

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون - تيارت-

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم مالية ومحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة



كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

بلباهي خالد
عزالدين يوسف

تحت عنوان:

أثر الخطر الجبائي على التحصيل الجبائي
-دراسة حالة-

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	(الدرجة العلمية-جامعة ابن خلدون تيارت)	أ.بوجحيش خالدية
مشرفا ومقررا	(الدرجة العلمية-جامعة ابن خلدون تيارت)	أ. ظريف فاطمة
مناقشا	(الدرجة العلمية-جامعة ابن خلدون تيارت)	أ.آيت ميمون كريمة

السنة الجامعية : 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَى
إِنَّ رَبَّهُ لَسَدِيدٌ
إِلَىٰ عَرْشِهِ الرَّحِيمُ
الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ
تُضَوِّبُ السَّحَابَ الْمَوْبِقَ
فَيَأْتِي السَّمَاءَ بِسُحُبٍ
مُخْتَلِفٍ أَلْوَانٍ
فِيهَا رِجَالٌ مُّسَوِّمَاتٌ
لَّهُمْ قُرُونٌ مَّوْجِدَةٌ
يُرْسِلُونَ فِيهَا الرِّيحَ
بِأُذُنٍ قَاهٍ لَّهِ
إِلَىٰ عَرْشِهِ الرَّحِيمِ
الَّذِي يُرْسِلُ فِيهَا
الْبُرْقَانَ أَمْطَرًا
سَوِيًّا أَوْ مَجَالِبًا
وَيُرْسِلُ فِيهَا
الْبُرْقَانَ الْأَعْمَىٰ
الَّذِي يُضَلُّ بِهِ
الْبَلْبَلُ الْأَعْمَىٰ
لَهُ الْفَوْزُ بِأَمْرِ
الْيَوْمِ الْأَعْلَىٰ
الَّذِي يُرْسِلُ فِيهَا
الْبُرْقَانَ الْأَعْمَىٰ
الَّذِي يُضَلُّ بِهِ
الْبَلْبَلُ الْأَعْمَىٰ
لَهُ الْفَوْزُ بِأَمْرِ
الْيَوْمِ الْأَعْلَىٰ

سنة ١٤٢٠ هـ

شكر وعرفان

بسم الله والصلاة والسلام على خاتم الانبياء

سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة و التسليم

أول الشكر لرب العالمين الذي وهبنا العقل وحسن التدبير والتوكل.

ثانيا نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يد المساعدة سواء من قريب أو بعيد.

والى كل من ساهم في انجاز هذا العمل المتواضع ولو بكلمة, تشجيع, ابتسامة أو كلمة طيبة.

كما نتوجه بالشكر والامتنان إلى جميع الاساتذة وطلبة قسم العلوم التسيير.

ونخص بالذكر الأستاذة الفاضلة بارك الله في عمرها وأمدتها بالصحة والعافية "ظريف".

كما نتقدم بأحر الشكر إلى عمال مديرية الضرائب لبلدية السوق

وفي الخير نسال اهلل المولى عز وجل أن يجعلنا ممن يكثر ذكره ويحفظ امره

الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى:

من نزلت في حقهما الآية الكريمة : (وَإخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا
رَبَّيَانِي صَغِيرًا)

من ربنتي وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أعلى إنسان في هذا الوجود أُمِّي
الحبيبة حفظها الله

إلى من عمل بجد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أباي الكريم حفظه
الله إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها

إلى من كانت بسمتهم ونظرتهم تبعث في نفسي القوة وحب الحياة أخوتي وأخواتي الاعزاء كل
واحد باسمه

كما اهدي

هذا العمل إلى جيع الاهل والعائلة بدون استثناء و خاصة إلى أعز الاقارب على قلبي

إلى من قاسمني وشاركني عناء هذا البحث يوسف وإلى كل رفقاء الدرب الجامعي

إلى كل من ساهموا في تكويني من أساتذة ومعلمين طوال مساري الدراسي جزاهم الله عنا كل

خير

وفي الاخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين

المقبلين على التخرج

بِإِذْنِ اللَّهِ

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى عائلتي وإلى كل من والديّ الذين أثقلتهم

الحياة من أجل تربيتي

كل الإخوة والأخوات الذين شاركونا حياتنا عبر كل السنوات

كل الأقارب

كل الأساتذة عبر كل المراحل الدراسية

كل الطلبة الزملاء

كل الأصدقاء

عز الدين يوسف

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وعرهان
	إهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول والأشكال
أ- د	مقدمة
الفصل الأول: أثر الخطر الجبائي على التحصيل الجبائي	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: ماهية الخطر الجبائي
07	المطلب الأول : مفهوم الخطر الجبائي
09	المطلب الثاني :مصادر الخطر الجبائي
15	المبحث الثاني : التحصيل الجبائي
15	المطلب الأول : تعريف وقواعد التحصيل الجبائي
16	المطلب الثاني: خصائص وطرق تحصيل الجبائية
18	المطلب الثالث: أهداف و أهمية التحصيل الجبائي
20	المبحث الثالث: أثر الخطر الجبائي على عملية التحصيل الجبائي
20	المطلب الأول : الاثار السلبية والإيجابية للخطر الجبائي على عملية التحصيل الجبائي
23	المطلب الثاني العوامل المؤثرة على أثر الخطر الجبائي على التحصيل الجبائي
26	المطلب الثالث: استراتيجيات التخفيف من أثر الخطر الجبائي على التحصيل الجبائي
31	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة ميدانية على مستوى قباضة المركز الجوارى للضرائب دائرة السوفر ولاية تيارت	
33	تمهيد
34	المبحث الأول: تقديم المركز الجوارى للضرائب دائرة السوفر
34	المطلب الأول: تعريف مركز الضرائب ومهامه
40	المبحث الثاني : التصريحات الجبائية التي يستقبلها المركز الجوارى لضرائب
40	المطلب الأول: أنواع التصريحات الجبائية التي يستقبلها المركز الجوارى لضرائب
45	المطلب الثاني: العقوبات الجبائية المطبقة على التصريحات
48	المطلب الثالث : دراسة حالة احد المكلفين على مستوى المركز الجوارى بالسوفر
50	المبحث الثالث : إجراءات عملية التحصيل وتأثرها بالخطر الجبائي عل مستوى المركز الجوارى للضرائب

فهرس المحتويات

50	المطلب الأول: تحديد الوعاء الضريبي و تحصيله
50	المطلب الثاني: التحصيل بالقوة (المتابعات)
52	المطلب الثالث: المنازعات الجبائية
56	خلاصة الفصل
58	خاتمة
61	قائمة المصادر والمراجع
64	الملاحق
	الملخص

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
12	عقوبات النقص والغش في الوعاء	01-01
42	التصريحات المهنية الخاصة	02-01
45	التصريحات الجبائية المختلفة المفروضة على المكلفين بشكل عام	02-02
47	عقوبات غياب أو التأخر في إيداع التصريح	02-03
48	العقوبات المترتبة عن الغش والنقص في التصريح	02-04
49	العقوبات الجزائية المفروضة على المدلسين	02-05
55	إحصائيات الإجراءات الجبائية المطبقة خلال الفترة الممتدة من 2017 الى السداسي الأول من سنة 2021	02-06
56	نتائج عملية التحصيل الجبائي على مستوى قباضة المركز الجوارى لضرائب بالسوقر خلال الفترة الممتدة من 2017 الى السداسي الأول من سنة 2021	02-07

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
27	الهيكل التنظيمي للمركز الجوارى لضرائب بالسوقر	02-01

مقدمة

تشكل الضرائب عصب الحياة للدول، فهي ليست مجرد وسيلة لجمع الإيرادات، بل تعد الركيزة الأساسية التي تمكن الحكومات من تمويل المشاريع العامة وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. لكن لضمان تحقيق أهداف التنمية، يتعين على الدولة جمع الضرائب بكفاءة وفعالية. التحصيل الجبائي، أي عملية جمع الضرائب، تتطلب من الحكومات تنفيذ نهج شامل يجمع بين الإجراءات الإدارية والتشريعية والرقابية. تلعب القوانين الضريبية دوراً حاسماً في تنظيم عملية التحصيل الجبائي، حيث تحدد حقوق الدولة في فرض الضرائب وواجبات المكلفين الضريبية، لكن وحدها القوانين لا تكفي لضمان فعالية التحصيل. مع التطورات الاقتصادية وتغيرات سلوكيات الأفراد والشركات، ظهرت تحديات جديدة تواجه عملية التحصيل الجبائي. من بين هذه التحديات يأتي الخطر الجبائي، حيث يسعى المكلفون إلى تجنب دفع الضرائب المستحقة عليهم، ويمكن أن يتسبب الخطر الجبائي في خسائر جسيمة للاقتصاد الوطني، بما في ذلك نقص في الإيرادات الضريبية وبالتالي تأثير سلبي على تمويل المشاريع العامة والخدمات الأساسية.

لمواجهة هذا الخطر، لجأت الدول إلى استخدام أدوات جديدة مثل فرض عقوبات على المكلفين الضريبين الذين لا يلتزمون بالقوانين الضريبية، وتشمل هذه العقوبات الغرامات والضرائب الإضافية، وفي بعض الحالات العقوبات الجنائية.

أولاً- الإشكالية: من خلال ما سبق ذكره يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير الخطر الجبائي على التحصيل الجبائي؟

وللإحاطة بالموضوع من كافة جوانبه ارتأينا إلى تقسيم الإشكالية إلى أسئلة فرعية يمكن صياغتها كما يلي .

- فيما يتمثل مفهوم الخطر الجبائي وما هي الأنواع والمصادر المختلفة له؟
- كيف تتم عملية التحصيل الجبائي؟
- ما هي العلاقة التي تربط بين الخطر الجبائي و عملية التحصيل؟
- كيف يؤثر اكتشاف الخطر الجبائي على عملية التحصيل الجبائي على مستوى قباضة الضرائب دائرة السوقر ولاية تيارت؟

ثانياً- الفرضيات: ويمكن صياغتها كالتالي :

- إن عدم احترام المكلف للتشريعات الجبائية يمكن أن يؤدي به إلى الخطر الجبائي.
- خوف المكلفين من العقوبات المترتبة عن الخطر الجبائي تقودهم للإمتثال الضريبي .
- المراقبة الدقيقة تعجل في اكتشاف الخطر الجبائي ، وذلك يؤثر على عملية التحصيل الجبائي على مستوى قباضة الضرائب دائرة السوقر ولاية تيارت .

ثالثا- اهمية و اهداف الدراسة:

تظهر اهمية هذه الدراسة من خلال ابراز المخاطر الجبائية التي يمكن أن تحدث إلى تأثيرها على عملية التحصيل بالإضافة وخطوات عملية التحصيل ودراسة التصريحات من خلال طرح الإشكالية يبرز لنا الهدف من الدراسة وهو ما مدى ارتباط وتأثير المخاطر على التحصيل الجبائي وكذا مساهمة التحصيل في الميزانية العمومية للدولة .

رابعا- مبررات اختيار الموضوع:

- . الرغبة في الاطلاع على هذا الموضوع والتعرف على المفاهيم المتصلة به .
- . محاولة الإجابة على السؤال المحوري والأسئلة المرافقة له .
- . المساهمة في تقديم بعض المخاطر الجبائية التي تؤثر على عملية التحصيل .

خامسا-حدود الدراسة :

الحدود المكانية: تم الاعتماد على دراسة تطبيقية في مديرية الضرائب دائرة السوقر ولاية تيارت

الحدود الزمنية: تتعلق الدراسة بالفترة الممتدة 2021/2017

سادسا- المنهج المستخدم:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي في الجانب النظري قد وصف الخطر بشكل عام ثم التحصيل،

- . أما الدراسة التطبيقية فاعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي .

سابعا- الوسائل المستخدمة:

اعتمدنا أثناء دراستنا على أدوات ومذكرات الماستر ورسائل الماجستير المطبوعات والمراسيم وبعض الوثائق الجبائية للقبضة والمقابلات الشخصية مع أهل الاختصاص .

ثامنا- الدراسات السابقة:

دراسة **بن فراحي ياسين "ادارة المخاطر وأثرها على الوضعية الجبائية للمؤسسة الاقتصادية"** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية شعبة علوم مالية ومحاسبة تخصص مالية المؤسسة جامعة احمد دارية -أدرار- حيث كانت الإشكالية ما مدى تأثير المخاطر الجبائية على الوضعية الجبائية للمؤسسة الاقتصادية؟

هدف هذا البحث الذي يتمحور حول إدارة المخاطر وأثره على الوضعية الجبائية للمؤسسة الاقتصادية ,مع دراسة حالة مؤسسة توزيع مواد البناء, حيث تم من خلال هذه الدراسة التطرق إلى المخاطر الجبائية التي من الممكن أن تتعرض لها المؤسسة, و تحديد مصدرها والتحكم فيها من إدارتها وفقا للنصوص التشريعية والذي يوفر إمكانية للمؤسسة في التعامل مع الجباية وتسييرها, بالتالي تكون للمؤسسة وضعية ايجابية تجاه مصلحة الجباية وتكون هناك علاقة جيدة وحوار بين الإدارة الجبائية والمؤسسة, مما يجعل الإدارة الجبائية المستشار والمساعد لها, والعكس.

دراسة أحمية فاتح "أسباب وآليات التهرب الضريبي الدولي وطرق مكافحته"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم أسباب وأشكال التهرب الضريبي الدولي والعوامل التي تساعد في التقليل والحد منه، وخلصت الدراسة إلى أن أسباب ظهور الظاهرة مرتبط بظهور الشركات متعددة الجنسيات التي تهدف من خلال استثماراتها إلى التقليل من العبء الضريبي باللجوء إلى أساليب متعددة. إن مكافحة التهرب الضريبي الدولي تتم على مستويين : على المستوى الداخلي من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية وعصرنة الإدارة الضريبية ، وعلى المستوى الدولي باللجوء إلى الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، وكذا التنسيق الضريبي الدولي و رفع السرية المصرفية

دراسة لجناف عبدالرزاق "دور الرقابة الجبائية في تحسين أداء النظام الجبائي الجزائري" -دراسة حالة نيابة مديرية الرقابة الجبائية لولاية تيبازة- وكانت الاشكالية هل الرقابة الجبائية كفيلة في أن تكون موجها لوحدها في تحسين أداء النظام الجبائي أم هناك متغيرات أخرى؟

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الرقابة الجبائية في تحسين أداء النظام الجبائي الجزائري، لتحقيق هذه الدراسة قام الباحث، بدراسة التدقيق الداخلي لنيابة مديرية الرقابة الجبائية بولاية تيبازة و هي الدراسة الوحيدة التي قامت بها، المفتشية العامة للمصالح الجبائية، الممثلة في المفتشية الجهوية للمصالح الجبائية بالبلدية، حيث خلصت الدراسة أن الرقابة الجبائية ليست فقط كأداة للحد من ظاهرة الغش الجبائي و لكنها محدد رئيسي لتحسين أداة النظام الجبائي في الجزائر، لتفادي المخالفات و الأخطاء الجبائية التي قد يقع فيها المكلف بالضريبة مستقبلا. دراسة سويسسي أحلام و بوحديدة "مجد المخاطر الجبائية وتأثيراتها على الوضعية المالية للمؤسسة" وكانت الاشكالية كالاتي كيف يمكن للمؤسسة أن تستوعب مختلف المخاطر الجبائية وتتعامل معها دون الإخلال بوضعيتها المالية؟

إن التغيير المستمر في القوانين الجبائية وصعوبة فهمها جعل من الصعب على المؤسسة الالتزام بها واحترامها، فأصبحت الجباية تشكل خطرا على المؤسسة لابد من التحكم فيه نتيجة لتأثيرها على الحالة المالية لها من خلال العقوبات والغرامات التي تفرضها الادارة الجبائية على مخالفين القوانين والتشريعات؛ فقد أظهرت الدراسة التطبيقية لمجموعة من المؤسسات، التي كانت محل رقابة جبائية من قبل مديرية كبريات المؤسسات، أن العبء الجبائي قد يكون مرتفع جدا ويؤثر على الوضعية المالية وكذا على أداء المؤسسة، ما يؤكد ضرورة اهتمام المؤسسات بالمتغير الجبائي حتى تتفادى الوقوع في المخاطر الجبائية التي تؤثر سلبا عليها.

تاسعا-صعوبات البحث: كأي بحث واجهتنا العديد من الصعوبات والعوائق حاولنا تلخيصها فيما يلي :

- نقص المراجع حول أثر الخطر الجبائي على التحصيل الجبائي.
- الطبقات القديمة للكتب التي لا تتماشى مع مستجدات الواقع والمفاهيم الإقتصادية والتحديثات المستمرة في التشريع الجبائي.

- صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالمكلفين من طرف الإدارة الجبائية بحجة السرية المهنية.

عاشرا-هيكل الدراسة :

من أجل الوصول الى اهداف هذا البحث و الإجابة على الأسئلة المطروحة في شكل تسلسلي سيتم تقسيمه إلى فصلين:

_ حيث تم تخصيص الفصل لاول إلى الجزء النظري وقسم الى المبحث الاول ماهية الخطر الجبائي وتناول المبحث الثاني التحصيل الجبائي وتطرق المبحث الثالث الى اثر الخطر الجبائي على التحصيل الجبائي .
- في حين اشار الفصل الثاني إلى الجزء التطبيقي من خلال الدراسة الميدانية على مستوى قباضة المركز الجوّاري لضرائب بلدية السوقر ولاية -تيارت- حيث سنقوم في المبحث الاول الى تقديم المركز الجوّاري للضرائب دائرة السوقر، اما المبحث الثاني سننظر الى دراسة التصريحات التي يستقبلها المركز الجوّاري لضرائب، وكمبحث ثالث وأخير سننظر فيه الى إجراءات عملية التحصيل وتأثيرها بالخطر الجبائي عل مستوى المركز الجوّاري لضرائب .

الفصل الأول

أثر الخطر الجبائي على التحصيل الجبائي

تمهيد:

بمرور الوقت، أصبح الخطر الجبائي أمراً لا يمكن تجاهله في ساحة الاقتصاد والسياسة على حد سواء. فهو يمثل التحدي الأساسي الذي يواجهه الجهات الحكومية في محاولتها لتحقيق أهداف التحصيل الضريبي. يعتمد نجاح أو فشل عملية التحصيل الجبائي بشكل كبير على كيفية التعامل مع هذا الخطر، حيث يمكن أن يؤثر بشكل مباشر على إيرادات الدولة وبالتالي على القدرة على تقديم الخدمات العامة وتمويل المشاريع الحيوية. في هذا الفصل، سنستكشف تأثير الخطر الجبائي على عملية التحصيل الضريبي، والسبل التي يمكن من خلالها مواجهته والتخفيف من آثاره السلبية على النظام الجبائي.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث رئيسية كما يلي :

- المبحث الأول: ماهية الخطر الجبائي
- المبحث الثاني: التحصيل الجبائي
- المبحث الثالث: أثر الخطر الجبائي على عملية التحصيل الجبائي

المبحث الأول: ماهية الخطر الجبائي

يتعلق الخطر الجبائي بسلوك المؤسسة تجاه الادارة الجبائية ، فهو يتولد من عدم تقييد المؤسسة بالالتزامات الجبائية التي يحددها التشريع الجبائي، او عدم الفهم الجيد او سوء ترجمة نصوص التشريع الجبائي او بغرض الغش و التهرب الجبائي، الامر الذي يؤدي بالمؤسسة علاوة على تشويه سمعتها أمام الادارة الجبائية الى تكبدها اعباء إضافية تتمثل في العقوبات و الغرامات الى الوقت الضائع الذي يحسب عليها في حالة كونها هدفا للمراقبة الجبائية .

المطلب الأول : مفهوم الخطر الجبائي

اولا-تعريف الخطر الجبائي:

هناك عدة تعاريف للخطر الجبائي نذكر منها :

1-التعريف الاول : تُعرّف المخاطر الضريبية على أنها " التبعات المالية السلبية التي قد تتعرض لها المؤسسة بسبب عدم امتثالها للقواعد الضريبية. وتشمل هذه التبعات العقوبات والغرامات، بالإضافة إلى احتمال التعرض للتدقيق الضريبي أو حتى الملاحقة القانونية. تنشأ المخاطر الضريبية عن عوامل مختلفة، منها عدم المعرفة الكافية بالقوانين الضريبية، أو سوء الإدارة الضريبية داخل المؤسسة، أو تعقيد النظام الضريبي نفسه" ¹ .

2-التعريف الثاني : "المخاطر الجبائية هي الاعباء الاضافية التي تفرضها السلطات الضريبية على المؤسسة نتيجة عدم امتثالها للقوانين . وتشمل هذه الاعباء عادة العقوبات والغرامات. ان عدم اتباع القوانين الضريبية او تعقيد النظام الضريبي وعدم وضوحه يؤدي الى المخاطر الضريبية " .

3-التعريف الثالث: يعرف الخطر الجبائي على انه "عدم الوفاء بالالتزامات الجبائية و نقص الفعلية الجبائية نتيجة عدم معرفة الإجراءات التي تمكن من الاستفادة من الامتيازات الجبائية ،فهو نتيجة لتعقد وعدم استقرار التشريع الجبائي المطبق مما يؤدي الى عدم الانسجام و الشفافية اتجاه هذا التشريع" ²

4- التعرف الرابع : يُعرّف الخطر الجبائي بأنه " احتمال حدوث نزاع أو خلاف بين المكلف والإدارة الضريبية، ينتج عنه تكاليف إضافية للمكلف، مثل غرامات أو ضرائب إضافية أو جزاءات مالية، وذلك نتيجة لوجود عوامل داخلية أو خارجية تؤثر على التزامات المكلف الضريبية" ³.

¹ شريفي سمية ،فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية ،مقدمة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة تخصص تدقيق محاسبي سنة 2012-2013 ص 14.

² د. اسماعيل شناوي ، د.كريم هندي ،"اثر الجباية على التسيير المالي ،مذكرة دراسات عليا في الجباية غير منشورة" ،المدرسة الوطنية للضرائب ،القليلة (الجزائر)، 2005، ص 74.

¹ سويسسي أحلام . بوحديدة محمد . مجلة دراسات جبائية المجلد: 10 العدد: 2 الصفحات: 42-57.

5- **التعريف الخامس** : يعرّف الخطر الجبائي بأنه "مجموعة من العوامل والمواقف التي قد تُعرّض المكلف للالتزامات جبائية إضافية أو لعقوبات مالية، وذلك نتيجة لعدم امتثاله للقوانين والأنظمة الجبائية المعمول بها"¹.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف الخطر الجبائي على انه :

مجموعة من العوامل والمواقف التي قد تعرض المكلف للالتزامات جبائية إضافية أو لعقوبات مالية، وذلك نتيجة لعدم امتثاله للقوانين والأنظمة الجبائية المعمول بها.

ثانياً- مفاهيم مشابهة للخطر الجبائي: حتى يتسنى لنا الفهم الجيد للخطر الجبائي، يجب التمييز بينها وبين بعض المفاهيم المشابهة لها والمتمثلة في :

1- **عدم اليقين الجبائي**: يُعرّف عدم اليقين الجبائي على أنه الغموض أو الشك الذي يحيط بالالتزامات الضريبية للمؤسسة. ينشأ هذا الغموض عن عوامل مختلفة، مثل لتغييرات في القوانين والتشريعات الضريبية حيث تُصدر السلطات الضريبية قوانين جديدة أو تُعدّل القوانين الموجودة، مما قد يؤثر على التزامات المؤسسة الضريبية وكذلك التفسيرات المختلفة للقانون الضريبي فقد تُفسر السلطات الضريبية والمكلفون القانون الضريبي بشكل مختلف، مما قد يؤدي إلى نزاعات ضريبية وكذلك تعقيد أنظمة الضرائب حيث تكون أنظمة الضرائب معقدة وصعبة الفهم، مما قد يُصعّب على المؤسسات تحديد التزاماتها الضريبية بدقة².

2- **المخاطر الضريبية**: تُعرّف المخاطر الضريبية على أنها احتمالية تكبد خسائر مالية ناتجة عن عدم الامتثال للقوانين والتشريعات الضريبية تشمل المخاطر الضريبية غرامات واهتمامات فقد تُفرض غرامات واهتمامات على المؤسسات التي لا تمتثل للقوانين الضريبية وكذلك التقييمات الضريبية حيث تُجري السلطات الضريبية تقييمات ضريبية للمؤسسات، مما قد يؤدي إلى اكتشاف التزامات ضريبية لم يتم الإبلاغ عنها وكذلك المسؤولية الشخصية فقد يُحاسب المديرون أو مالكو المؤسسات شخصياً عن الالتزامات الضريبية للمؤسسة في بعض الحالات³.

3- **الامتثال الضريبي**: يُعرّف الامتثال الضريبي على أنه الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالضرائب.

¹ بوجاجة إبراهيم . ونادي رشيد .مجلة دراسات جبائية المجلد: 12 العدد: الصفحات: 28-47.

² المخاطر الجبائية وتأثيراتها على الوضعية المالية للمؤسسة لسويسي أحلام وبوحيدة محمد.

³ نفس المصدر السابق

يشمل الامتثال الضريبي تقديم إقرارات ضريبية صحيحة في الوقت المحدد، دفع الضرائب المستحقة في الوقت المحدد، الاحتفاظ بسجلات ضريبية دقيقة و التعاون مع السلطات الضريبية¹.

4-تخطيط الضرائب: يُعرّف تخطيط الضرائب على أنه العملية التي تقوم بها المؤسسات لتقليل التزاماتها الضريبية بشكل قانوني.يشمل تخطيط الضرائب تحليل القوانين والتشريعات الضريبية، تحديد الفرص لتقليل التزامات الضرائب وتنفيذ استراتيجيات تخطيط الضرائب².

المطلب الثاني: مصادر الخطر الجبائي :

تشكل مصادر الخطر الجبائي جزءاً أساسياً في عمليات الضرائب والتحصيل الضريبي. تتضمن هذه المصادر العديد من العوامل مثل التهرب الضريبي، والتبييض الأموال، والتحويل غير المشروع للأموال، والتجارة غير المشروعة. تلعب هذه الظواهر دوراً حاسماً في تقليل الإيرادات الحكومية وتقويض النظام الضريبي، مما يستدعي اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحتها.

اولاً: مصادر خارجية : ويمكن أن تقسم إلى أصناف³ :

1-تعقيد النصوص القانونية الجبائية:

أ-كثرة إصدار النصوص القانونية: تُؤدّي كثرة القوانين واللوائح الضريبية إلى اتّساع نطاق القانون الجبائي، ممّا يُؤدّي إلى تعقيده وغموضه. ويواجه المكلفون صعوبة في فهم وتفسير أحكام هذا القانون، ممّا يُعيق امتثالهم للقوانين الضريبية.

ب-غموض النصوص وغياب الضمانات القانونية: تُعاني العديد من النصوص الجبائية من الغموض وعدم الوضوح، ممّا يُؤدّي إلى خلافات في التفسير والتطبيق. كما تُفتقر بعض النصوص إلى الضمانات القانونية للمكلفين، ممّا يُعرّضهم للاجتهادات الشخصية من قبل الإدارة الجبائية.

⁴ الحواس زواق ، فعالية التسيير الجبائي في صناعة ا لقرار ، الملتقى الدولي، صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية،.

¹ الحواس زواق، فعالية التسيير الجبائي في صناعة ا لقرار، الملتقى الدولي، صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق.

³ Mohamed Ben Hadj Saad, L'audit fiscale dans les PME: proposition d'une démarche pour l'expert comptable, mémoire pour l'obtention du diplôme d'expert comptable, Faculté des sciences économiques et de gestion, l'université de Sfax, Tunisie, p 21-52 .

2- عدم مسايرة الإصلاحات الجبائية للإصلاحات المحاسبية:

أ-التأخر في مواكبة التطورات المحاسبية: لم تُواكب الإصلاحات الجبائية التطورات التي شهدتها المحاسبة، خاصةً مع الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي (SCF). مما أدى إلى وجود فجوة بين النظامين، مما يُعيق عملية الربط بين البيانات المحاسبية والبيانات الضريبية.

ب-نقص تأهيل موظفي الإدارة الجبائية: لم يتم تأهيل موظفي الإدارة الجبائية بشكل كافٍ لمواكبة التطورات المحاسبية الجديدة، مما يُعيق قدرتهم على تطبيق القوانين الضريبية بشكل صحيح.

2- تجاوزات الفقه الإداري في تفسير النصوص الجبائية:

أ-تشويه محتوى النصوص: في بعض الأحيان، يُسرف الفقه الإداري في تفسير النصوص الجبائية، مما قد يؤدي إلى تشويه محتواها وفرض رؤى تختلف عن رؤية المشرع.

ب-تجاوز صلاحيات القاضي الجبائي: يُفترض بالقاضي الجبائي أن يلتزم بتفسير النصوص القانونية دون تجاوزها، إلا أنّ بعض فقهاء الإدارة قد يتجاوزون هذه الصلاحيات ويفرضون آراءهم الشخصية.

ثانياً: مصادر داخلية: ويمكن أن تقسم إلى¹:

1- مخاطر مرتبطة بالإجراءات:

أ-غياب أو عدم كفاءة الإجراءات الجبائية: يؤدي عدم وجود إجراءات جبائية مناسبة داخل المؤسسة، أو عدم تكيفها مع احتياجاتها، إلى زيادة مخاطر التعرض للضرائب.

ب-عدم فعالية الممارسات الجبائية: يجب مراجعة وتقييم فعالية الممارسات الجبائية المتبعة في المؤسسة بشكل دوري للتأكد من قدرتها على تفادي المخاطر الضريبية.

2-مخاطر مرتبطة بالأشخاص:

أ-السلوكيات غير الملتزمة: قد تُعرض سلوكيات الإهمال والتجاهل وعدم الكفاءة وعدم التعاون من قبل موظفي المؤسسة لخطر التعرض للضرائب.

ب-نقص الكفاءة الجبائية: يجب أن تتمتع كوادر المؤسسة بالكفاءة الجبائية اللازمة لفهم القوانين واللوائح الضريبية وتطبيقها بشكل صحيح.

¹ وادة علي، أثر التسيير الجبائي في تدنية المخاطر الجبائية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

جامعة ورقلة، الجزائر، 2014/2015، ص04.

3- مخاطر مرتبطة بعمليات الاستغلال:

أ- سوء الاستغلال في المجالات المختلفة: قد تؤدي عمليات الاستغلال في مجالات التمويل والمخزون والامتثال للتشريعات الضريبية وتوظيف وتسريح الموظفين ونقل السلع والفوترة إلى مخاطر ضريبية.

ب- المخاطر بين المجمعات أو المؤسسات: تُوجد مخاطر ضريبية خاصة بالعمليات بين المجمعات أو بين المؤسسات داخل المجمع الواحد.

4- مخاطر مرتبطة بالتكنولوجيا:

أ- نقص التحكم في الأنظمة الإلكترونية: قد تؤدي عدم كفاءة التحكم في وسائل الإعلام الآلي والإنترنت والبرامج إلى مخاطر ضريبية.

ب- نقص الأمان في البرامج والبيانات: يجب أن تُوفّر البرامج والأنظمة المستخدمة في المؤسسة أقصى درجات الأمان لحماية البيانات الضريبية.

المطلب الثالث : أنواع الخطر الجبائي :

يعتبر الخطر الجبائي مفهوماً مهماً في العالم المالي والاقتصادي، حيث يشير إلى الاحتمالية المحتملة لحدوث خسائر مالية بسبب قرارات أو سياسات ضريبية محددة. وتتعدد أشكال الخطر الجبائي بتباين القوانين الضريبية، والتغيرات في السياسات الضريبية، والتقلبات في التشريعات الضريبية الدولية. و سنقوم في هذا المطلب بتسليط الضوء على أنواع الخطر الجبائي المختلفة .

اولا-مخاطر عدم الامتثال للإجراءات الضريبية: وتتجلى وضعيات هذا الخطر في التالي:¹

1-الامتناع أو التأخير في تقديم التصريحات: قد تُقدّر المصالح الجبائية القاعدة الضريبية تلقائياً مع تطبيق غرامات مالية محددة في حال امتناع المؤسسة عن تقديم التصريحات أو تأخيرها.

2-الغش في التصريح: قد تُخضع المؤسسة للعقوبات في حال ثبوت قيامها بتعديل الأوعية الضريبية بشكل غير قانوني في التصريحات الضريبية.

ثانيا-مخاطر سوء اختيار الامتيازات الضريبية:

1-عدم مراقبة الشروط: قد تُصبح الخيارات الضريبية التي تنتقيها المؤسسة بهدف الحصول على مزاياها مصدرًا للخطر الجبائي.

2-عدم الوفاء بالشروط: قد تُفقد المؤسسة حقها في الاستفادة من الامتيازات الضريبية وتُخضع للضريبة العادية وتُفرض عليها غرامات في حال عدم احترامها لشروط هذه الامتيازات أو توقفها عن تحقيقها.

¹ قحموش سمية، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010/2011، ص04.

من خلال الجدول التالي نوضح العقوبات الناجمة عن النقص والغش في الوعاء:

الجدول رقم 1-1 عقوبات النقص والغش في الوعاء¹

عقوبات الغش والتدليس في وعاء الإخضاع	عقوبات النقص في وعاء الإخضاع
- عند القيام بأعمال تدليسية تطبق الزيادة موافقة لنسبة الإخفاء المرتكبة من طرف المكلف توافق هذه النسبة حصة الحقوق التي تم إخفاؤها مقارنة بالحق المستحث بعنوان نفس الشهر. لا يمكن أن تقل هذه الزيادة عن 50% وعندما يدفع أي حق تحدد النسبة بـ 100% -تطبق كذلك نسبة 100% عندما تتعلق الحقوق المتملص منها بالحقوق الواجب جمعها عن طريق الإقتطاع من المنبع	- قيمة الحقوق المغفلة أقل من أوتساوي 50000 دج تكون نسبة الزيادة 10% -قيمة الحقوق المغفلة أكبر من 50000 دج وأقل أو تساوي 200.000 دج تكون نسبة الزيادة 15% -قيمة الحقوق أكبر تماما من 200.000 دج تكون نسبة الزيادة 25%

ثالثا-مخاطر الخيارات الجبائية الخاطئة:

من بين المخاطر الجبائية إضافة إلى عدم الإنتظام الضريبي هناك مخاطر متعلقة بالخيارات الجبائية الخاطئة ، و التي تنحصر بدورها في المخاطر الجبائية المترتبة عن الإمتيازات الضريبية الممنوحة في إطار نظام دعم الإستثمار و كذا المترتبة عن الإمتيازات الممنوحة للشباب و أيضا المترتبة عن إعادة إستثمار الأرباح و هي كالتالي :

1-المخاطر الجبائية المترتبة عن الإعفاءات الجبائية في إطار نظام دعم الإستثمار: أعطى المشرع الجزائري للمؤسسات الاقتصادية التي تقوم بنشاط الإنتاج أو تقديم الخدمات) نشاط الشراء والبيع) عدة إمتيازات وأوكلت عملية تنظيم هذا الإجراء للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، كما تقوم الإدارة الجبائية بتسيير عملية الإعفاء ومراقبة الاستثمار بصفة دورية ومراقبة مدى احترام المؤسسة لإلتزاماتها المحددة في قرار منح المزايا لمرحلتى الإنجاز والإستغلال.

¹ حميداتو صالح، دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص محاسبة وجبائية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 111.

إضافة إلى أن الإدارة الجبائية تلزم المؤسسات المستفيدة من الإمتيازات بعدة شروط، وفي حالة عدم التزام المؤسسة شروط الاستفادة من الامتيازات يعرضها ذلك للخطر الجبائي المتمثل في:

- سحب مقرر منح الإمتيازات الجبائية وبالتالي استرداد مبلغ التحفيز مع تطبيق عقوبة 30% من الحقوق المعفاة (قانون المالية 2015).

- في حالة التنازل عن العتاد والتجهيزات المقتناة في إطار دعم الاستثمار خلال الفترة القانونية المحددة لإهلاكها، فإن على المؤسسة استرداد نسبة من الرسم على القيمة المضافة المحمل لشراء هذه التجهيزات المتنازل عنها وتحسب النسبة كما يلي: عدد السنوات المتبقية/ مدة الاهتلاك.

- في حالة استغلال الإستثمار المقتنى في إطار دعم الإستثمار في الوجهة غير المخصصة له (نوع الاستثمار وتسمية النشاط)، يتم استرداد التحفيز في مجال الرسم على النشاط المهني والضريبة على أرباح الشركات مع تطبيق عقوبة 25% من الحقوق المعفاة، وذلك مع تاريخ استغلال الاستثمار في نشاط غير النشاط موضع الامتياز¹.

2-المخاطر الجبائية المترتبة عن الإعفاءات الموجهة للشباب المستثمر: أعطى المشرع الجزائري للشباب المستثمر عدة امتيازات جبائية لتشجيعهم على إنشاء مؤسسات خاصة، وذلك عبر ثلاث هيئات وهي:

- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ؛

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC؛

- الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر ANGEM.

في حالة عدم توفير المؤسسة لشروط الاستفادة من تلك الامتيازات يعرضها هذا لمجموعة من المخاطر متمثلة في:

إضافة إلى حرمان المؤسسة من الإمتيازات مع تطبيق عقوبات في الحالات التالية:

- عدم إيداع التصريحات الشهرية والسوية بصفة منتظمة؛

- تخصيص العتاد والتجهيزات في غير النشاط المصرح به و المستفيد من الامتياز الجبائي؛

- عدم السماح لموظفي الإدارة الجبائية بإجراء المعاينة الميدانية للتأكد من الوجود الحقيقي للعتاد واستغلاله في الغرض المصرح له؛

¹حميداتو صالح، مرجع سابق، ص 2012.

- في حالة التنازل عن العتاد والتجهيزات خلال الفترة القانونية المحددة لاهتلاكه، فزيادة عن المطالبة بتسديد قيم التحفيز فيما يخص الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات

فإن المؤسسة مطالبة باسترجاع نسبة من الرسم على القيمة المضافة الخاص باقتناء العتاد المتنازل عنه والذي استفادة من الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة تحدد هذه النسبة كما يلي:

عدد السنوات المتبقية/ مدة الاهتلاك مع زيادة 25% في حالة عدم التصريح الطوعي باسترداد هذه المبالغ.¹

3-المخاطر الجبائية المترتبة عن عدم استثمار الأرباح:

- يجب إعادة استثمار الأرباح في الإستثمارات القابلة للاهتلاك ما عدا السيارات السياحية التي لا تشكل الأداة الرئيسية للنشاط خلال السنة المالية لتحقيقها أو خلال السنة المالية الموالية، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب على المستفيدين من هذا الامتياز اكتتاب التزام بإعادة الاستثمار؛

- مسك محاسبة منتظمة بحيث يجب أن يدرجوا في التصريح السنوي نتائج الأرباح المستفادة من التخفيض وإلحاق قائمة الاستثمارات المحققة مع الإشارة إلى طبيعتها وتاريخ دخولها في الأصول وسعر تكلفتها؛

- في حالة التنازل أو وقف التشغيل الذي يحدث في أجل أقل من خمس سنوات على المؤسسة أن تدفع لقاibus الضرائب الفرق بين الضريبة المفروضة دفعها والضريبة المسددة في سنة الاستفادة من التخفيض مع تطبيق زيادة 5% كما تؤسس ضريبة تكميلية في حالة عدم احترام الالتزام بإعادة الاستثمار المذكور في الفقرة الأولى مع زيادة 25%.²

¹ وادة علي، مرجع سابق، ص 08.

² المادة 21- 3 الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2015.

المبحث الثاني : التحصيل الجبائي

من خلال هذا الفصل سنحاول استعراض أهم النقاط التي تساعد على التعرف على ماهية التحصيل الضريبي وذلك من خلال التعرف على الضريبة وخصائصها وقواعد وطرق تحصيلها و أهدافها وأهميته.

المطلب الأول : تعريف وقواعد التحصيل الجبائي :

اولا- تعريف التحصيل الجبائي :

1-التعريف الاول : مجموعة العمليات و الاجراءات التي تستعمل في نقل دين الضريبة من المكلف بالضريبة الى الخزينة العمومية وفقا لمجموعة من القواعد القانونية و الضريبية المطبقة في هذا الاطار¹.

2-التعريف الثاني :وهو مجموعة من العمليات التي تقوم بها الادارة المالية في سبيل وضع القوانين والانظمة الضريبية موضع التنفيذ وبالتالي إيصال حاصلات الضرائب إلى خزينة الدولة.²

3-التعريف الثالث: ويطلق مصطلح تحصيل الضريبة على مجموع العمليات التي تهدف إلى نقل الضريبة من جيوب المكلف بالضريبة الى صناديق الخزينة بعد تحديد عملية الوعاء الضريبي.³

4-التعريف الرابع: و في الأخير فإن التحصيل الضريبي هو مجموع الإجراءات التي يتم بموجبها انتقال الضريبة من ذمة الممول إلى مصالح الادارة الضريبية.

ثانيا- قواعد التحصيل الجبائي : للتحصيل الجبائي مجموعة من القواعد التي يجب إهمالها عند ممارسة هذه العملية ويمكن تلخيصها فمالي:⁴

1- قاعدة العدالة (المساواة) :

تعني هذه القاعدة مساهمة أفراد المجتمع جميعا في أداء الضريبة بما يتناسب قدرتهم المالية، فجميع الخاضعين للضريبة كأفراد أن يتحملوا عبئها ويخضعوا لها دون محاباة أو تفضيل.

2- قاعدة اليقين:

وتعني هذه القاعدة أن تكون الضريبة محددة ومعلومة وواضحة بدون غموض أو تحكمانسبة للممول، وأن يكون سعرها ووعاؤها وميعاد دفعها وأسلوب تحصيلها وكل ما يتعلق بأحكامها وإجراءاتها معلوما بصورة مسبقة لدى المكلفين بأدائها، بما فيها المسائل الخاصة بالتنظيم الفني للضريبة .

3-قاعدة الملائمة في الدفع: تقضي هذه القاعدة أن يكون ميعاد دفع الضريبة مناسبا ومائما للقدرة المالية للمكلف، والتخفيف قدر المستطاع من وقع ثقلها ودفعها، وهذا يعني أن جباية الضريبة وتحصيلها يكون في وقت الحق على حصول الدخل، وبدون تعسف أو تحكمان، والتخفيف قدر الامكان من وطأته.

¹ رميساء بينادي، مكافحة الفساد في مجال التحصيل الجبائي، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، 2020 ص35.

² د.فيصل كوسة منازعات التحصيل الضريبي في ضوء اجتهادات مجلس الدولة . دار هومة للنشر والتوزيع 2011 ص 16.

³ عبد المجيد قدي ، دراسات في علم الضرائب ، الطبعة الأولى، دار حرير للنشر والتوزيع 2011 ص 61

⁴ اعاد محمود ، المالية العامة و التشريع الضريبي ، الطبعة التاسعة ، دا الثقافة للنشر و التوزيع 2015 ص 128-129

4- قاعدة الاقتصاد بالتحصيل:

قاعدة الاقتصاد بالتحصيل يراد بها أن ما يصرف من نفقات يجب أن تكون ضئيلة وممتدنية إلى أقصى حد ممكن مقارنة بحصيلتها، فالخير في ضريبة تكلف جبايتها نسبة عالية أو جزء كبير من حصيلتها، أو يكون الفارق بين ما يدخل الضريبة العامة من حصيلتها ضريبة وبين ما يدفعه المكلفون ضئيلًا جدًا.

5- مبدأ المنافسة :

يعني هذا المبدأ أن تكون النسبة المفروضة قابلة للمقارنة مع الضرائب الواجبة في الدول الأخرى، وهذا بشكل يحدد قدرتها التنافسية حيث أنه إذا كانت الضرائب مرتفعة جدًا مقارنة بباقي الضرائب الدولية، فإن ذلك يعيق القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية. إن مراعاة هذه القواعد وتطبيقها في أرض الواقع مع إعطائها العناية اللازمة تجعل من عملية التحصيل أكبر ما يمكن المكلف بالضريبة يجد نفسه مثقل بدفعها رغم أحقيتها، وبالتالي على القائم بعملية التحصيل العمل بهذه المبادئ لما لها من دور في جعل المكلف قادر على تأدية التزامه.

المطلب الثاني: خصائص وطرق تحصيل الجباية:

أولاً: خصائص الجباية : وهي:¹

1- الجباية تدفع نقدا:

تتكون الضريبة من دفعة نقدية وليست عينية، عكس ما كانت عليه قبل تطور العالقات النقدية لقد كانت الضرائب دفع عينا يطلب من دافع الضرائب التنازل عن جزء من محاصيله لملك أو الكنيسة كانت الإيرادات الضريبية في ذلك الوقت من الحبوب أو الخضروات أو الماشية أو غيرها من المنتجات. ولكن مع ظهور النقود وتطورها، أصبحت الضريبة تدفع نقدا إلزاما.

2- الجباية إجبارية :

في المجتمعات المعاصرة ، يعتمد رفاهية السكان قبل كل شيء على مدى توفرها المرافق العامة المتمثلة في الطرقات و المواصلات و المدارس و الجامعات و المنشآت الصحية و التأمينات الاجتماعية و صناديق المعاشات و الإدارات العامة . هذه الاستثمارات بشكل عام من مسؤولية السلطات العامة، و بالتالي فإن النقص سيؤدي إلى اختلال التوازن بين الإيرادات العامة و النفقات لهذا تعتبر الضريبة إجبارية الدفع عن طريق القانون وليس بإرادة الأفراد أو الدولة كما تتمتع بحق اللجوء إلى المتابعة القضائية وتعريض المتمرد عن الدفع لعقوبات مختلفة كالغرامات والسجن.

3_تفرض الجباية بشكل نهائي: الضريبة ليست قرضا وبالتالي لا يمكن استردادها أي لا يمكن للموظف أو

الشركة التي تدفع ضرائبها أن تطالب بالمقابل فوراً. ولكنها تستفيد من الخدمات غير السوقية التي تقدمها

¹ د،حابي عبد اللطيف مطبوعة محاضرات في مقياس جباية المؤسسة جامعة ابو بكر بلقايد جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص محاسبة و جباية.

مؤسسات الجمهورية على سبيل المثال :الرعاية الصحية المجانية، تعليم الاطفال، الاضاءة العامة استخدام الطرق و المدخرات الخارجية المقدمة للانشطة الاقتصادية.

4-دفع الضريبة لا يستلزم وجود نظير مباشر من قبل الدولة :

الضريبة تدفع دون مقابل حيث تدفع الضريبة من المكلف دون أن يحصل على نفع خاص يعود عليه وحده مقابل أدائه للضريبة، وإنما مساهمة منه كعضو في المجتمع من خلال تحمله الابعاء والتكاليف العامة وفقا لمقدرته التكلفة.

5_تفرض الضريبة على أي شخص يحقق ربحا أو دخل :

كل فرد لديه دخل كالراتب هو ملزم بدفع الضريبة، كذلك كل من يمارس نشاط اقتصادي على أرض الوطن ملزم بدفع جزء من الأرباح المحققة للدولة في شكل ضريبة.

ثانيا : طرق تحصيل الجباية.

1-طريقة الدفع المباشر :

حسب هذه الطريقة، عندما يتم تحديد دين الضريبة تخطر ادارة الضريبة الممول بمقدار الضريبة المستحقة عليه، و ميعاد الدفع و الاجراءات التي يجب اتباعها بتوريد قيمة الضريبة الى الجهة المختصة لقباضة الضرائب في الميعاد او المواعيد المذكورة.

يتبين لنا من هذا ان التوريد المباشر قد يتم دفعه دفعة واحدة او على عدة اقساط بحيث يكون التقسيط دين الضريبة محدد بنص قانوني، اذ ان خيار الادارة الضريبة او الممول فيه، كما قد يمنح القانون لادارة الضريبة سلطة الاتفاق مع الممول على عدد و مقدار و مواعيد الاقساط.

يتم التوريد المباشر للدين الضريبي من خلال قيام الممول بلسق طوابع الدمغة، اذ بمجرد تحديد دين ضريبة الدمغة، يقوم الممول بالوفاء مباشرة بدين الضريبة عن طريق شراء طوابع الدمغة اللازمة و لصقها على العقود والشهادات و المحررات ...الخ.

2-طريقة الاقساط المقدمة:

قد لا تنتظر مصلحة الضرائب إلى نهاية العام حتي يقوم المكلف بدفع الضريبة إلى خزانة الدولة وإنما يدفع مقدما أقساط تتناسب مع دخله المتوقع ومقدار الضريبة التي يتوقع أن يدفعها سنويا. ثم تتولى الادارة الضريبة في نهاية العام اتخاذ اجراءات الربط و تحديد دين الضريبة، ثم تقوم بعملية التسوية على اساس ما دفعه من اقساط خلال السنة، فتطالبه بدفع ما تبقى عليه او ترد له من قيمة الضريبة او ترحل هذا المبلغ كقسط مقدم تحت حساب الضريب يضمن هذا الأسلوب للخزينة العامة ايرادات مستمرة على مدار السنة، بما يتناسب مع احتياجات الدولة للاموال بعكس الحال لو تركت كافة الايرادات الضريبية في نهاية السنة المالية.¹

¹ احمد فريد مصطفى ، الاقتصاد المالي بين النظرية و التطبيق مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و التوزيع، الاسكندرية 1989

3- طريقة الحجز من المنبع :

تعتبر هذه الطريقة في تحصيل الضريبة أهم الطرق، حيث تتعدم فيها فرص التهرب من الضريبة من قبل الممول، لأنه في الواقع يحصل على الدخل الصافي بعد أن تدفع الضريبة بواسطة شخص آخر أو جهة أخرى، ولا تتحمل مصلحة الضرائب تكلفة لجباية هذه الضريبة، حيث يلتزم المكلف بتوريدها الى مصلحة الضرائب في الأجال المحددة ودون مقابل أو أجر كما تتميز هذه الطريقة بـ :

- سهولة و سرعة التحصيل .
- استحالة التهرب من الضريبة حيث تحصل قبل حصول الممول نفسه على المادة الخاضعة للضريبة.
- لا يشعر الممول بوقع الضريبة و في الاغلب الاحيان يجهل مقدارها.
- انخفاض النفقات الجبائية في ظل هذه الطريقة، خاصة و ان الشخص المكلف بالتحصيل الضريبة و توريدها للخرينة لا يتقاضى في الغالب اجرا نظير ذلك.
- يتضمن هذا الاسلوب تدفق الإيرادات للخرينة بصفة مستمرة على مدار السنة .
- وعلى الرغم من هذه المزايا الا ان يوجد بعض العيوب لهذه الطريقة و نذكر منها :
- عدم شعور الممول بوقع الضريبة يجعله لا يهتم بمتابعة و مراقبة النشاط الحكومي فتضعف فيه صفات الممول.

- اعتماد هذا الاسلوب على شخص من غير موظفي الادارة الضريبية، قد لا يتوفر فيه الالتمام التام بأحكام القانون الضريبي، و الكفاءة اللازمة لتطبيقه، فيغفل أو خيطئ في تطبيق أو تفسير بعض البنود و اللوائح الضريبية مما يفوت على الخزينة العامة بعض إيراداتها أو يتقل العبي كامل أو بعض الممولين.¹

المطلب الثالث: أهداف و أهمية التحصيل الجبائي

اولا- أهداف التحصيل الجبائي :

تعتبر الضرائب من أهم الموارد المالية للدولة حيث تزود الخزينة العمومية بمختلف إيراداتها وهذه الأخيرة تقوم بدورها بتغطية مختلف النفقات العامة وتسعى لتحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي ومن هنا يمكننا أن نستخلص أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها الدولة من وراء عملية التحصيل :

- 1-الحفاظ على الاقتصاد الوطني بالتمويل المتواصل لميزانية الدولة.
- 2- تحصيل الضريبة سنويا كونها من أهم إيرادات الدولة يساهم في تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة للدولة و نفقاتها.

² نفس المرجع ص 95.

- 3- منع التهريب من دفعها عن طريق مختلف العقوبات التي تقررها الدولة¹.
- 4- كما أن بواسطة التحصيل تستطيع المصالح المؤهلة قانونا تحويل المبالغ الضريبية المتأتية من أموال وممتلكات المدينين إلى خزينة الدولة.
- 5- يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية وذلك بزيادة الادخار من خلال الحد من الاستهلاك غير الضروري وذلك بفرض ضرائب مرتفعة وتحصيلها بأنجع الطرق والوسائل، وتستعمل في هذه الحالة كأداة لتشجيع الاستثمار من خلال منح الإعفاءات و التخفيضات².
- 6- إعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل.
- 7- إخضاع بعض من السلع الضارة بالصحة العمومية والمؤدية إلى أمراض صحية إلى ضرائب بالهدف الحد من استهلاكها³.

ثانيا: أهمية التحصيل الجبائي : تكمن أهمية التحصيل الجبائي في :

- 1- تعتبر من أهم الموارد المالية التي تساهم في تمويل ميزانية الدولة و الجماعات المحلية.
- 2- تعد مرحلة التحصيل أهم مرحلة لسببين، ففيها يتم جمع الحصيلة التي تم تقديرها سلفا، كما أنها تجعل جميع الخطوات السابقة لها لا قيمة لها في حالة عدم إتمام عملية التحصيل⁴.
- 3- إن الإخفاق في عملية التحصيل ومهما كان سببه يضر بالخزينة العمومية وقد يؤدي حتى إلى العجز في الموازنة⁵.
- 4- عدم لجوء الدول إلى القروض وذلك كون عملية التحصيل تساعد على تحقيق اكتفاءها الذاتي.
- 5- نجاح عملية التحصيل تؤدي إلى لجوء الدولة إلى الاستثمارات التي تحقق تنمية الدول.

¹ وكواك عبد السلام ، فعالية النظام الضريبي في الجزائر، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2011-2012 ص76.

¹ محرز محمد عباس، اقتصاديات الجبائية و الضرائب، الطبعة الرابعة دار هومة ، الجزائر 2008 ص 201.

² بن احمد لخضر، دراسة مقارنة للضريبة و الزكاة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2000-2001 ص 8-9.

³ مرسي حجازي مبادئ الاقتصاد العام، الضرائب و الموازنة العامة ، الكتاب الثاني الاسكندرية ص 78.

⁴ علي عادل، المالية العامة و القانون المالي الضريبي، الطبعة الثانية، إثراء النشر و التوزيع الاردن، 2011 ص 172.

المبحث الثالث: أثر الخطر الجبائي على عملية التحصيل الجبائي :

يُعدّ التحصيل الجبائي عملية أساسية لتمويل احتياجات الدولة، وتوفير الخدمات العامة للمواطنين. ولكن، يُشكل الخطر الجبائي عقبةً رئيسيةً أمام تحقيق كفاءة وفعالية هذه العملية.

المطلب الأول : الآثار السلبية والإيجابية للخطر الجبائي على عملية التحصيل الجبائي :

يؤدي الخطر الجبائي إلى نتائج على عملية التحصيل الجبائي حيث تنقسم هذه النتائج إلى نتائج سلبية و أخرى ايجابية كمايلي :

أولا الآثار السلبية :¹

1-تجنب الضرائب: يعدّ الخوف من العقوبات أحد العوامل المؤثرة على سلوك المكلفين الضريبيين. قد يدفع هذا الخوف بعض الأفراد إلى تجنب دفع الضرائب أو التهرب منها، مما قد يؤدي إلى انخفاض التحصيل الضريبي للدولة ومن السلوكيات نذكر:

-اقد يلجأ بعض المكلفين إلى تجنب دفع الضرائب بشكلٍ كامل خوفاً من العقوبات
-قد يحاول بعض المكلفين تقليل دخلهم الخاضع للضريبة من خلال أساليب غير قانونية مثل إخفاء جزء من أرباحهم أو الإدلاء ببيانات غير صحيحة
-قد يلجأ بعض المكلفين إلى أساليب غير قانونية أكثر تعقيداً للتهرب من دفع الضرائب، مثل استخدام الملاذات الضريبية أو إنشاء شركات وهمية

2-زيادة تكاليف التحصيل: تتحمل الدولة الأعباء المالية لضمان الامتثال الضريبي. وتشمل هذه التكاليف نطاقاً واسعاً من العمليات، بدءاً من التحقيقات الضريبية والتدقيق، مروراً بالمقاضاة القانونية للمخالفين، وصولاً إلى أنشطة التوعية والتنقيف الضريبي وتُفصّل هذه النقاط في :

أ-التحقيقات الضريبية: تتطلب عمليات التدقيق والتحقيق موارد بشرية وخبرات متخصصة، تشمل المحققين والمراجعين القانونيين، بالإضافة إلى أدوات تقنية متطورة للتحليل والبحث عن البيانات .

ب-المقاضاة القانونية: في حال ثبوت التهرب الضريبي، تُضطرّ الدولة إلى اللجوء إلى الإجراءات القانونية لملاحقة المخالفين، مما يُشكل عبئاً إضافياً على ميزانية القضاء وأجهزة إنفاذ القانون .

¹ الدكتور عبد الحفيظ بن زيان "السياسة الضريبية في الجزائر: التحديات والآفاق" الصفحات: 120-122-بتصرف.-

ج- أنشطة التوعية والتثقيف الضريبي: تسعى الدولة جاهدة لنشر الوعي بأهمية الالتزام الضريبي وتعزيز ثقافة الامتثال بين الممولين. وتتضمن هذه الأنشطة حملات إعلامية، وورش عمل، وبرامج تعليمية، مما يتطلب تخصيص ميزانيات مالية لتنفيذها.

3- عدم الاستقرار الاقتصادي: يخلق الخطر الجبائي بيئة غير مستقرة للأعمال التجارية، مما قد يؤثر سلبًا على الاستثمار والنمو الاقتصادي. ومن بين هذه الآثار نذكر:

أ- إعاقة الاستثمار:

- عدم اليقين بشأن التكاليف الضريبية المستقبلية: يثبّط الخطر الجبائي الشركات عن الاستثمار، حيث يصبح من الصعب تقييم المخاطر والعائدات المحتملة للمشاريع الجديدة. فمع عدم اليقين بشأن الالتزامات الضريبية المستقبلية، قد تُصبح المشاريع غير جذابة ماليًا، مما يؤدي إلى تأخير أو إلغاء الاستثمارات.
- خوف الشركات من عمليات التدقيق الضريبي: يُمكن أن يؤدي الخطر الجبائي إلى خوف الشركات من عمليات التدقيق الضريبي المكلفة والمتكررة، مما يثبّطها عن الاستثمار وتوسيع أعمالها.

ب- إعاقة النمو الاقتصادي:

- انخفاض الإنفاق الاستهلاكي: يُمكن أن يؤدي الخطر الجبائي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي، حيث قد تُصبح الأسر أكثر حذرًا بشأن إنفاقها خوفًا من ارتفاع الضرائب في المستقبل. يُؤثّر ذلك سلبًا على الطلب الكلي في الاقتصاد، مما يُعيق النمو الاقتصادي.
- هروب رؤوس الأموال: يُمكن أن يؤدي الخطر الجبائي إلى هروب رؤوس الأموال من البلد، حيث تبحث الشركات والأفراد عن بيئات استثمارية أكثر استقرارًا. يُؤدّي ذلك إلى نقص في الاستثمار والإنتاجية، مما يُعيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

3- تفويض الثقة في النظام الضريبي:

أ- الشعور بالظلم وعدم المساواة: يُمكن أن يؤدي الخطر الجبائي إلى شعور الشركات والأفراد بالظلم وعدم المساواة، مما يُقوّض الثقة في النظام الضريبي. يُمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض الامتثال الضريبي وسلوكيات التهرب الضريبي، مما يُعيق جهود الحكومة لجمع الإيرادات.

4-إعاقة التخطيط المالي:

أ-صعوبة اتخاذ القرارات الاستثمارية: يُصبح من الصعب على الشركات والأفراد اتخاذ قرارات استثمارية سليمة مع وجود خطر جبائي كبير. فمع عدم اليقين بشأن الالتزامات الضريبية المستقبلية، يصعب تقييم المخاطر والعائدات المحتملة للمشاريع الجديدة، مما يُعيق التخطيط المالي السليم.

5-إعاقة الابتكار:

أ-إعاقة الشركات عن المخاطرة: يُمكن أن يؤدي الخطر الجبائي إلى تثبيط الشركات عن المخاطرة وتجربة أفكار وتقنيات جديدة. فمع عدم اليقين بشأن التكاليف الضريبية المستقبلية، قد تُصبح المشاريع المبتكرة غير جذابة مالياً، مما يُعيق الابتكار والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

ب-التأثيرات المباشرة: يُمكن أن يؤدي الخطر الجبائي أيضاً إلى تأثيرات غير مباشرة سلبية على الاستقرار الاقتصادي، مثل:

6-زيادة البيروقراطية: يُمكن أن تؤدي الحاجة إلى الامتثال لقواعد ضريبية معقدة ومتغيرة إلى زيادة البيروقراطية، مما يُثقل كاهل الشركات ويُعيق كفاءتها.

7-فقدان الثقة في الحكومة: يُمكن أن يؤدي الخطر الجبائي إلى فقدان الثقة في الحكومة، مما يُعيق قدرتها على تنفيذ السياسات الاقتصادية الفعّالة.

ثانياً -الآثار الإيجابية: وهي كالتالي:¹

1-الامتثال الضريبي: قد يدفع الخوف من العقوبات المكلفين إلى الامتثال لجميع القوانين واللوائح الضريبية المعمول بها من خلا تقديم التقارير الضريبية بشكل صحيح وفي الوقت المناسب، ودفع الضرائب المستحقة بشكل كامل وفقاً للتشريعات الضريبية المحددة مما يؤدي إلى زيادة التحصيل.

¹ د.أحمد محمد علي، "تأثير الخطر الجبائي على سلوك المكلفين: دراسة تحليلية" مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الزعيم المعظم، العدد 12، السنة 6، 2023، ص. 1-20.

2- **العدالة الضريبية:** العدالة الضريبية تشير إلى مبدأ توزيع العبء الضريبي بشكل عادل بين أفراد المجتمع والشركات، بناءً على مبادئ العدالة والمساواة. وتهدف العدالة الضريبية إلى تحقيق توازن بين قدرة الأفراد والشركات على تحمل الضرائب وبين الاحتياجات المالية للحكومة يؤدي إلى زيادة التحصيل.

و تتجلى العدالة الضريبية في عدة جوانب، منها:

أ- **التوزيعية:** يجب أن تكون الضرائب موزعة بشكل عادل على الأفراد والشركات بحيث تعكس القدرة على الدفع والدخل.

ب- **المساواة:** ينبغي أن يتم التعامل بمساواة مع كل الأشخاص والكيانات المشمولة بالضرائب دون تمييز.

ج- **الشفافية والوضوح:** يجب أن تكون القوانين الضريبية والإجراءات ذات شفافية لتجنب التلاعب أو التجاوز.

د- **الكفاءة:** ينبغي أن تكون النظم الضريبية فعالة وكفؤة من حيث تحصيل الضرائب واستخدامها بكفاءة لتحقيق أهداف الحكومة.

بشكل عام، تهدف العدالة الضريبية إلى ضمان توزيع العبء الضريبي بطريقة تعتبر عادلة ومتوازنة بين جميع فئات المجتمع والشركات، مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد. يضمن الخطر الجبائي معاملة جميع المكلفين بشكل عادل، مما يحافظ على نزاهة النظام الضريبي.

المطلب الثاني العوامل المؤثرة على أثر الخطر الجبائي على التحصيل الجبائي:

سنقوم بتحليل كل هذه العوامل بشكل أكثر تفصيلاً وندرس كيف يمكن أن تؤثر على تحصيل الضرائب، وكيفية توجيه السياسات لتحسين استجابة المكلفين للنظام الضريبي وتعزيز التحصيل الضريبي بشكل عام ونذكر منها:

اولا- **فعالية نظام الإدارة الضريبية:** إنّ العلاقة بين فعالية نظام الإدارة الضريبية وتأثير الخطر الجبائي على التحصيل علاقة عكسية، أي كلما كان نظام الإدارة الضريبية أكثر فعالية، قلّ تأثير الخطر الجبائي على التحصيل، والعكس صحيح. وذلك لعدة أسباب¹:

¹ د. بلقاسم قاسمي، د. عبد الحميد بوقرة المخاطر "الجبائية وتأثيراتها على الوضعية المالية للمؤسسة" مجلة دراسات جبائية،

أ-تحسين الامتثال الضريبي:

- نظام ضريبي فعال يُساعد على تحسين الامتثال الضريبي من خلال تبسيط الإجراءات الضريبية، وزيادة الشفافية، وتعزيز المساءلة.
- سهولة الامتثال: تُشجّع دافعي الضرائب على الامتثال طواعية، مما يُقلّل من الحاجة إلى عمليات التدقيق الضريبي المكلفة والمتكررة، ويُقلّل من فرص التهرب الضريبي.

ب-تقليل عدم اليقين الضريبي:

- نظام ضريبي واضح يُساعد على تقليل عدم اليقين الضريبي من خلال توفير معلومات واضحة ودقيقة حول القوانين والإجراءات الضريبية.
- قواعد ضريبية مستقرة: تُتيح لدافعي الضرائب التخطيط للالتزاماتهم الضريبية بشكل أفضل، مما يُقلّل من مخاطر الخلافات الضريبية المكلفة.

ج-تعزيز الثقة في النظام الضريبي:

- نظام ضريبي عادل يُعزّز الثقة في النظام الضريبي من خلال ضمان معاملة جميع دافعي الضرائب بشكل عادل ومتساوٍ.
- إدارة ضريبية نزيهة: تُؤدّي إلى زيادة ثقة دافعي الضرائب في النظام الضريبي، مما يُشجّعهم على الامتثال طواعية.

ثانيا-تحسين كفاءة التحصيل الضريبي: وذلك من خلال ¹:

- 1-نظام ضريبي فعال يُساعد على تحسين كفاءة التحصيل الضريبي من خلال تبسيط عمليات التحصيل، وتحسين إدارة البيانات، واستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- 2-تقليل التكاليف: يُؤدّي إلى تقليل تكاليف التحصيل الضريبي للحكومة، مما يُتيح لها تخصيص المزيد من الموارد لخدمات أخرى.

¹ د. سليمان عتيق، د.محمد بوتلجة،"أثر جودة الحكومة على كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر"، مجلة دراسات جبائية ،

ثالثاً-وعي المكلفين بالقوانين واللوائح الضريبية: كلما كان المكلفون أكثر وعياً بالقوانين واللوائح الضريبية، زاد تأثير الخطر الجبائي على الامتثال. وذلك لعدة أسباب¹:

1-زيادة الفهم: يُصبح المكلفون أكثر دراية بالمخاطر المحتملة المرتبطة بالامتثال الضريبي غير المنظم، مثل الغرامات والعقوبات و هذا ما يجعلهم قادرين على تقييم التكاليف المحتملة لعدم الامتثال بشكل أفضل، مما يؤدي إلى زيادة حساسيتهم تجاه الخطر الجبائي.

2-زيادة الشعور بالمسؤولية: يُصبح المكلفون أكثر التزاماً بالقوانين الضريبية، مما يقلل من احتمالية الانخراط في سلوكيات التهرب الضريبي وهذا ما يولد لديهم دافع أكبر للامتثال للقوانين الضريبية، خوفاً من العواقب السلبية لعدم الامتثال.

3-تحسين التخطيط الضريبي: يُصبح المكلفون أكثر دراية بالأدوات الضريبية المتاحة لهم، مثل الإعفاءات والاستقطاعات، مما يمكنهم من التخطيط الضريبي بشكل أفضل وتقليل عبئهم الضريبي فيصبحون أكثر ميلاً لطلب الاستشارات الضريبية من المتخصصين، مما يساعدهم على فهم التزاماتهم الضريبية بشكل أفضل وتجنب المخاطر المحتملة.

4-زيادة الشفافية: يُصبح المكلفون أكثر استعداداً لكشف المعلومات الضريبية بدقة، مما يُسهل على السلطات الضريبية تقييم التزاماتهم الضريبية حيث يُساعد وعي المكلفين بالقوانين الضريبية على تعزيز ثققتهم بالنظام الضريبي، مما يُشجعهم على الامتثال بشكل طوعي.

رابعاً-الثقافة الضريبية في المجتمع: تُشير الثقافة الضريبية إلى مجموعة المعتقدات والقيم والممارسات التي يتبناها أفراد المجتمع فيما يتعلق بالضرائب. وتشمل هذه الثقافة المواقف تجاه أهمية دفع الضرائب وعدالتها وكفاءة استخدام الإيرادات الضريبية. ويمكن أن يكون للثقافة الضريبية تأثير كبير على الامتثال الضريبي. ففي المجتمعات ذات الثقافة الضريبية

الإيجابية، يميل الأفراد إلى الامتثال للقوانين الضريبية طواعية، وذلك لأنهم يؤمنون بأهمية دفع الضرائب ويُدركون أن الإيرادات الضريبية تُستخدم لتوفير الخدمات العامة التي يستفيدون منها، وعلى العكس من ذلك، في المجتمعات ذات الثقافة الضريبية السلبية، يميل الأفراد إلى التخلف عن دفع الضرائب، وذلك لأنهم لا يؤمنون بأهمية دفع الضرائب أو يعتقدون أن الإيرادات الضريبية تُستخدم بشكل غير فعال.

² د. سليمان عتيق، د. محمد إسماعيل بوداود "دور الوعي الضريبي في الحد من التهرب الضريبي: دراسة تحليلية تطبيقية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة مجالات علمية، العدد 60، السنة 2020، ص 157-174.

وفيما يتعلق بالخطر الجبائي، أي عدم اليقين بشأن الالتزامات الضريبية المستقبلية، فإن تأثيره على الامتثال الضريبي يختلف حسب الثقافة الضريبية في المجتمع¹:

1- في المجتمعات ذات الثقافة الضريبية الإيجابية: يكون تأثير الخطر الجبائي على الامتثال الضريبي ضعيفاً . ففي هذه المجتمعات، يميل الأفراد إلى الامتثال للقوانين الضريبية طواعية، حتى في ظل عدم اليقين بشأن الالتزامات الضريبية المستقبلية . وذلك لأنهم يؤمنون بأهمية دفع الضرائب ويدركون أن الإيرادات الضريبية تُستخدم لتوفير الخدمات العامة التي يستفيدون منها.

2- في المجتمعات ذات الثقافة الضريبية السلبية: يكون تأثير الخطر الجبائي على الامتثال الضريبي قوياً . ففي هذه المجتمعات، يميل الأفراد إلى التخلف عن دفع الضرائب، خاصة في ظل عدم اليقين بشأن الالتزامات الضريبية المستقبلية . وذلك لأنهم لا يؤمنون بأهمية دفع الضرائب أو يعتقدون أن الإيرادات الضريبية تُستخدم بشكل غير فعال وبالتالي، كلما كانت الثقافة الضريبية في المجتمع إيجابية، زاد تأثير الخطر الجبائي على الامتثال الضريبي . وذلك لأن الأفراد في المجتمعات ذات الثقافة الضريبية الإيجابية يكونون أكثر التزاماً بدفع الضرائب، حتى في ظل عدم اليقين بشأن الالتزامات الضريبية المستقبلية.

المطلب الثالث: استراتيجيات التخفيف من أثر الخطر الجبائي على التحصيل الجبائي:

من المهم إيجاد توازن بين الخطر الجبائي وكفاءة عملية التحصيل الجبائي ويكون من خلال اتباع استراتيجيات فعالة للتخفيف من أثر الخطر الجبائي على عملية التحصيل و ذلك من خلال الخطوات والإجراءات التي تهدف إلى تقليل التأثير السلبي للخطر الجبائي على عملية التحصيل الجبائي ونذكر منها :

أولاً:- تحسين نظام الإدارة الضريبية: يُعدّ تحسين نظام الإدارة الضريبية أمراً ضرورياً لتعزيز العدالة الضريبية، وكفاءة التحصيل، وتشجيع الامتثال، وجذب الاستثمار . وتشمل بعض الخطوات الرئيسية لتحسين نظام الإدارة الضريبية ما يلي²:

¹ د. سليمان حمدان سليمان، "أثر التوعية الضريبية على الوعي الضريبي وسلوكيات دافعي الضرائب"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الملك سعود، العدد 36، السنة 2021، ص 113-134.

¹ د. عبد الحميد بوقرة "استراتيجيات التخفيف من أثر الخطر الجبائي على التحصيل الجبائي في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات الضريبية، العدد 10، السنة 2020، الصفحات 10-25.

1- تبسيط الإجراءات الضريبية:

أ- دمج أنظمة ضريبية متعددة: يمكن دمج أنظمة ضريبية متعددة في نظام ضريبي واحد أكثر بساطة وسهولة في الفهم.

ب- توحيد تعريفات المصطلحات الضريبية: يمكن توحيد تعريفات المصطلحات الضريبية المستخدمة في القوانين واللوائح الضريبية المختلفة.

ج- تطوير أدوات ضريبية سهلة الاستخدام: يمكن تطوير أدوات ضريبية سهلة الاستخدام لمساعدة المكلفين على الامتثال للقوانين الضريبية.

2- تعزيز كفاءة مكاتب التحصيل: يمكن استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين كفاءة مكاتب التحصيل، مثل استخدام أنظمة الحاسوب الآلي لإدارة البيانات الضريبية وتحليلها. وكذلك يمكن تدريب موظفي مكاتب التحصيل على القوانين الضريبية والإجراءات المتبعة بشكل أفضل. ويمكن تحسين هيكل الإدارة في مكاتب التحصيل لضمان الكفاءة والفعالية.

3- تطوير أنظمة ضريبية إلكترونية: يمكن تمكين المكلفين من تقديم إقراراتهم الضريبية إلكترونياً. كما يمكن تمكين المكلفين من دفع ضرائبهم إلكترونياً. وكذلك يمكن تقديم خدمات ضريبية إلكترونية للمكلفين، مثل الإجابة على الأسئلة وتقديم المعلومات الضريبية. بالإضافة إلى هذه الخطوات الرئيسية، يمكن اتخاذ خطوات أخرى لتحسين نظام الإدارة الضريبية، مثل¹:

أ- تعزيز الشفافية: يمكن تعزيز الشفافية في النظام الضريبي من خلال نشر المعلومات الضريبية على نطاق واسع وسهولة الوصول إليها.

ب- تحسين التواصل مع المكلفين: يمكن تحسين التواصل مع المكلفين من خلال توفير معلومات وخدمات ضريبية سهلة الفهم والاستخدام.

ج- تعزيز الامتثال الضريبي: يمكن تعزيز الامتثال الضريبي من خلال تطبيق قوانين ضريبية عادلة وفعالة.

د- مكافحة التهرب الضريبي: يمكن مكافحة التهرب الضريبي من خلال إجراء تحقيقات ضريبية صارمة وإنفاذ القوانين الضريبية بشكل فعال.

² د. محمد الشامي "استخدام تكنولوجيا المعلومات للتخفيف من أثر الخطر الجبائي على التحصيل الجبائي"، مجلة تكنولوجيا

المعلومات، العدد 35، السنة 2018، الصفحات 120-135.

وتُعدّ فوائد تحسين نظام الإدارة الضريبية كثيرة، وتشمل:

- **زيادة الإيرادات الحكومية:** يمكن أن يؤدي تحسين نظام الإدارة الضريبية إلى زيادة الإيرادات الحكومية من خلال تحسين كفاءة التحصيل وتشجيع الامتثال الضريبي.
- **تعزيز العدالة الضريبية:** يمكن أن يؤدي تحسين نظام الإدارة الضريبية إلى تعزيز العدالة الضريبية من خلال ضمان معاملة جميع المكلفين بشكل عادل.
- **تحفيز النمو الاقتصادي:** يمكن أن يؤدي تحسين نظام الإدارة الضريبية إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة.
- **تحسين مناخ الاستثمار:** يمكن أن يؤدي تحسين نظام الإدارة الضريبية إلى تحسين مناخ الاستثمار من خلال جعل النظام الضريبي أكثر سهولة وشفافية.

ثانياً-نشر الوعي الضريبي: تُعدّ حملات التوعية الضريبية أداةً فعالةً لنشر المعرفة حول النظام الضريبي وحقوق والتزامات المكلفين. ويمكن أن تُساهم هذه الحملات في تحقيق العديد من المزايا للمجتمع ككل، من ضمنها¹:

1-تعزيز الامتثال الضريبي : ان فهم أفضل للالتزامات الضريبية من خلال حملات التوعية الضريبية تساعد المكلفين على فهم التزاماتهم الضريبية بشكل أفضل، ممّا يُشجّع على الامتثال الطوعي للقوانين الضريبية وكذلك زيادة الثقة في النظام الضريبي حينما يفهم المكلفون النظام الضريبي بشكل أفضل، يصبحون أكثر ثقةً به، ممّا يُشجّع على الامتثال الطوعي.

2-زيادة الإيرادات الضريبية : يُؤدّي الامتثال الضريبي الأفضل إلى زيادة الإيرادات الضريبية للحكومة، ممّا يُمكنها من تمويل الخدمات العامة والبنية التحتية وكذلك مكافحة التهرب الضريبي من خلال حملات التوعية الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي يُؤدّي إلى زيادة الإيرادات الضريبية للحكومة.

3-تحسين العدالة الضريبية: ضمان المساواة أمام القانون عن طريق حملات التوعية الضريبية على ضمان معاملة جميع المكلفين على قدم المساواة أمام القانون، ممّا يُعزّز العدالة الضريبية وكذلك مكافحة التمييز الضريبي من خلال حملات التوعية الضريبية في مكافحة التمييز الضريبي، ممّا يُؤدّي إلى نظام ضريبي أكثر عدلاً.

¹ الباحث عبد القادر بن صالح" التأثير المالي للخطر الجبائي على التحصيل الجبائي: دراسة حالة لولاية وهران"، مذكرات بحثية، جامعة وهران 1، 2022.

4- تعزيز الشفافية والمساءلة: فهم أفضل للنظام الضريبي عن طريق حملات التوعية الضريبية تساعد المكلفين على فهم النظام الضريبي بشكل أفضل، مما يُعزّز الشفافية والمساءلة وكذلك زيادة الثقة في الحكومة فعندما يفهم المكلفون النظام الضريبي بشكل أفضل، يصبحون أكثر ثقةً بالحكومة، مما يُعزّز الشفافية والمساءلة.

5- تحسين بيئة الأعمال: من خلال نظام ضريبي أكثر قابلية للتوقع حيث تُساعد حملات التوعية الضريبية في خلق نظام ضريبي أكثر قابلية للتوقع، مما يُحسّن بيئة الأعمال ويُشجّع على الاستثمار، وكذلك تقليل تكاليف الامتثال الضريبي فعندما يفهم المكلفون التزاماتهم الضريبية بشكل أفضل، يُصبحون قادرين على الامتثال للقوانين الضريبية بكفاءة أكبر، مما يُقلّل من تكاليف الامتثال.

و تتضمن بعض الاستراتيجيات الفعّالة لنشر الوعي الضريبي ما يلي:

- **حملات إعلامية:** استخدام وسائل الإعلام المختلفة، مثل التلفزيون والإذاعة والصحف والمواقع الإلكترونية، لنشر معلومات حول النظام الضريبي وحقوق المكلفين والتزاماتهم.
- **برامج التوعية:** تنظيم برامج توعية في المدارس والجامعات ومراكز المجتمع، لتثقيف الجيل القادم حول النظام الضريبي.
- **الخدمات الإلكترونية:** توفير خدمات إلكترونية سهلة الاستخدام تُمكن المكلفين من الوصول إلى المعلومات الضريبية وتقديم الإقرارات الضريبية ودفع الضرائب إلكترونياً.
- **التواصل المباشر:** تقديم خدمات استشارية للمكلفين حول التزاماتهم الضريبية وحقوقهم.

ثالثاً- تعزيز العدالة الضريبية: يُعدّ تطبيق القوانين الضريبية بشكل عادل على جميع المكلفين ركيزة أساسية لتعزيز العدالة الضريبية. وذلك لعدة أسباب¹:

1- المساواة أمام القانون: يجب أن تخضع جميع الشركات والأفراد لنفس القوانين الضريبية، بغض النظر عن حجمها أو ثرائها أو موقعها. يضمن ذلك المساواة أمام القانون ويُعزّز الشعور بالعدالة بين المكلفين.

2- كفاءة التحصيل الضريبي: يُساعد تطبيق القوانين الضريبية بشكل عادل على تحسين كفاءة التحصيل الضريبي. فعندما يكون جميع المكلفين على دراية بالتزاماتهم الضريبية ويفهمونها، يكونون أكثر عرضةً للامتثال طوعاً. يُقلّل ذلك من الحاجة إلى عمليات التدقيق الضريبي المكلفة ويزيد من الإيرادات الضريبية للحكومة.

¹ الدكتورة إيمان عبد الرحمن "التخفيف من أثر الخطر الجبائي على التحصيل الجبائي: دراسة حالة لجمهورية مصر العربية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، العدد 20، السنة 2019، الصفحات 50-65.

3- **النمو الاقتصادي**: يُساعد تطبيق القوانين الضريبية بشكل عادل على تعزيز النمو الاقتصادي. فعندما يكون نظام الضرائب عادلاً ومُتوقعًا، يكون لدى الشركات والأفراد الثقة للاستثمار والتوسع. يُؤدّي ذلك إلى خلق فرص عمل جديدة وزيادة الرفاهية الاقتصادية.

ولتحقيق تطبيق عادل للقوانين الضريبية، يجب على الحكومات اتخاذ خطوات مثل:

أ- **تبسيط قوانين الضرائب**: يجب أن تكون قوانين الضرائب واضحة ومفهومة لجميع المكلفين. يُساعد ذلك على تقليل الالتباس والامتثال الضريبي الخاطئ.

ب- **تحسين الامتثال الضريبي**: يجب على الحكومات تعزيز الامتثال الضريبي من خلال التثقيف الضريبي وفرض العقوبات على التهرب الضريبي.

ج- **مكافحة التهرب الضريبي**: يجب على الحكومات مكافحة التهرب الضريبي من خلال تحسين تبادل المعلومات الضريبية بين الدول وخلق الثغرات القانونية التي يستغلها المتهربون من الضرائب.

د- **تعزيز الشفافية**: يجب على الحكومات تعزيز الشفافية في أنظمتها الضريبية من خلال نشر المعلومات حول كيفية فرض الضرائب وإنفاقها.

بالإضافة إلى هذه الخطوات، يجب على الحكومات أيضًا النظر في العوامل الآتية عند تصميم أنظمتها الضريبية:

أ- **القدرة على تحمل التكاليف**: يجب أن تكون أنظمة الضرائب عادلة وتُراعي القدرة على تحمل التكاليف. يجب أن تدفع الشركات والأفراد ذو الدخل المرتفع ضرائب أكثر من ذوي الدخل المنخفض.

ب- **التوزيع العادل للثروة**: يجب أن تُساعد أنظمة الضرائب على توزيع الثروة بشكل عادل. يُمكن تحقيق ذلك من خلال فرض ضرائب تصاعديّة على الدخل والثروة.

ج- **الفعالية الاقتصادية**: يجب أن تكون أنظمة الضرائب فعالة اقتصاديًا ولا تُعيق الاستثمار والنمو الاقتصادي.

د- **تخفيف العقوبات**: يُعدّ تخفيف العقوبات موضوعًا هامًا يُثار نقاشًا واسعًا في مختلف المجتمعات. وتُشير فكرة استبدال بعض العقوبات المالية بعقوبات بديلة، مثل العمل المجتمعي، إلى اتجاهٍ مُتزايدٍ نحو تبني نهجٍ إصلاحيٍّ أكثر فعالية في معالجة الجريمة.

مزايا استبدال العقوبات المالية بالعمل المجتمعي¹:

- فعالية أكبر في الحد من الإجرام: أظهرت الدراسات أنّ العمل المجتمعي يُمكن أن يكون أكثر فعاليةً من العقوبات المالية في الحد من الإجرام. فمن خلال مشاركة المُدانين في أنشطة تفيد المجتمع، قد يُصبحون أكثر وعياً بآثار أفعالهم، ممّا يُقلّل من احتمالية ارتكابهم لجرائم جديدة في المستقبل.
- تقليل تكاليف السجون: تُعدّ تكاليف السجون باهظةً، ممّا يُثقل كاهل الميزانيات الحكومية. ويُمكن أن يُساهم استبدال بعض العقوبات بالسجن بالعمل المجتمعي في تقليل هذه التكاليف بشكلٍ كبير.
- إعادة تأهيل المُجرمين: يُوفّر العمل المجتمعي فرصةً للمُدانين للمساهمة في إصلاح الأضرار التي لحقت بالمجتمع، ممّا يُساعدهم على إعادة تأهيل أنفسهم وإعادة دمجهم في المجتمع كأعضاءٍ منتجين.
- تعزيز الشعور بالمسؤولية: يُساعد العمل المجتمعي على تعزيز الشعور بالمسؤولية لدى المُدانين تجاه المجتمع. فمن خلال مشاركتهم في أنشطة تفيد الآخرين، قد يُصبحون أكثر وعياً بواجباتهم كأفراد في المجتمع.
- تقليل الاعتماد على العقوبات السجنية: يُمكن أن يُساهم استبدال بعض العقوبات بالسجن بالعمل المجتمعي في تقليل الاعتماد على العقوبات السجنية، ممّا يُتيح الفرصة للقضاء على بعض سلبيات السجن، مثل الاكتظاظ والعنف.

¹ الدكتورة إيمان عبد الرحمن نفس المصدر السابق الصفحات 79-86.

خلاصة الفصل:

يُعدّ الخطر الجبائي عقبةً كبيرةً أمام التحصيل الجبائي الفعّال. ويُمكن أن يُؤثّر سلبيًا على إيرادات الدولة فيُمكن أن يُؤدّي الخطر الجبائي إلى تقليل امتثال الشركات والأفراد للقوانين الضريبية، ممّا يُؤدّي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية. فمع عدم اليقين بشأن التكاليف الضريبية المستقبلية، قد تُصبح الشركات والأفراد أكثر ميلًا للتهرب من الضرائب أو تأخير دفعها، ويُمكن كذلك أن يُؤدّي الخطر الجبائي إلى زيادة تكاليف التحصيل الضريبي للدولة. فمع الحاجة إلى إجراء عمليات تدقيق ضريبي أكثر تكرارًا ومعقدةً لضمان الامتثال الضريبي، تُصبح تكاليف التحصيل أعلى، وقد يُؤدّي الخطر الجبائي إلى إعاقة التخطيط المالي للشركات والأفراد، ممّا قد يُؤثّر سلبيًا على الاستثمار والنشاط الاقتصادي. فمع عدم اليقين بشأن التكاليف الضريبية المستقبلية، يصعب على الشركات والأفراد تقييم مخاطر وعائدات الاستثمارات الجديدة، ممّا قد يُؤدّي إلى تأخير أو إلغاء الاستثمارات لذلك، من المهمّ للحكومات اتّخاذ خطوات لمعالجة الخطر الجبائي لضمان تحصيل جبائي فعّال.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية على مستوى قبضة المركز الجوي
للضرائب دائرة السوقر ولاية تيارت

تمهيد:

يتمثل الهدف الرئيسي لعمليات التحصيل الضريبي في ضمان تحصيل الإيرادات الضريبية بشكل كافٍ لتلبية احتياجات الحكومة، وذلك من خلال تطبيق القوانين الضريبية بشكل صارم وعادل. ولكن دائما ما تعرقل الاخطار الجبائية مثل الغش والتهرب الضريبي عمليات التحصيل و هذا مايؤثر بشكل مباشر على الخزينة ولضمان الامتثال تقوم ادارة الضرائب بمجموعة من الاجراءات لتحصيل الضرائب .

ونتيجة لطبيعة البحث وموضوعه سنحاول في هذا الفصل تقديم دراسة ميدانية على مستوى قبضة المركز الجوّاري للضرائب بدائرة السّوقر ولاية تيارت من خلال الاطلاع على الواقع العملي وابرار التصريحات اللتي يستقبلها المركز الجوّاري لضرائب اهم الاجراءات المتبعة في عملية التحصيل و لاطلاع على بعض الاحصائيات الخاصة بعمليات التحصيل من سنة 2017 الى السداسي الاول من سنة 2021 تساعدنا في دراستنا في معرفة اثر الخطر الجبائي على عملية التحصيل.

وعلى هاذا الأساس سوف نتطرق في هذا الفصل الى :

- المبحث الأول: تقديم المركز الجوّاري لضرائب بدائرة السّوقر
- المبحث الثاني: التصريحات الجبائية التي يستقبلها المركز الجوّاري لضرائب
- المبحث الثالث : إجراءات عملية التحصيل وتأثرها بالخطر الجبائي عل مستوى المركز الجوّاري لضرائب

المبحث الأول: تقديم المركز الجوّاري للضرائب دائرة السوقر.

المطلب الأول: تعريف مركز الضرائب ومهامه.

أولاً: المقصود بالمركز الجوّاري للضرائب.

يقوم المركز الجوّاري للضرائب بتسيير المكلفين بالضريبة غير التابعين لمديرية كبريات المؤسسات ومركز الضرائب إذا يعتبر المحاور الجبائي الوحيد لهم.

إن المركز الجوّاري للضرائب هو مركز ذو اختصاص وبنية موحدة يسمح للمكلفين بالضريبة التابعين له لإتمام الجباية والتمثلة في:

- المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الج ازي.
- الأشخاص الذين يحققون مداخيل مهنية الضريبة على الدخل الإجمالي التابعة لمكان وجود المسكن.
- الأشخاص الذين يحققون مداخيل عقارية.

ثانياً: مهام المركز الجوّاري:

ينشط المركز الجوّاري للضرائب في المجالات التالية:

1_ في مجال الوعاء :

- إحصاء الممتلكات والنشاطات وتسيير الوعاء من خلال إعداد فرض الضرائب وكذا بالمارقية الشكلية للتصريحات.
- المصادقة على الجداول وسندات الإي ارات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها بصفته وكيل مفوضا للمدير الولائي للضرائب.
- إعداد اقتراحات بارمج المكلفين بالضريبة في مختلف المارقبات.

2_ في مجال التحصيل:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان المدفوعات التلقائية التي تمت أو بعنوان جداول عامة أو فردية أصدرت في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.
- تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم السارية المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة.
- مسك محاسبة مطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجال المحاسبة.

3_ في مجال المراقبة والبحث:

- ومسك فهارس المصادر المحلية للمعلومات وبطاقيات المكلفين بالضريبة المقيمين في محيط المركز الجوّاري للضرائب والممتلكات العقارية المتواجدة فيه.

- متابعة تنفيذ برامج المراقبة على أساس سندات التصريحات والبحث عن المادة الخاضعة للضريبة وتقديم نشاطات المصالح المعنية.

4_ في مجال المنازعات:

- دراسة كل الطعون ال نازعيه أو الإعفائية الموجهة للمركز الجوي للضرائب.
- التكفل بإجراء التبليغ والأمر بالصرف لقرارات الإلغاء أو التخفيض المقرر.
- متابعة القضايا النازعية المقدمة أمام الهيئات القضائية .

5_ في مجال الاستقبال والإعلام:

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة واعلامهم.
- نشر المعلومات حول الحقوق وال واجبات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين للمركز الجوي للضريبة.

6_ في مجال الإعلام الآلي والوسائل:

- استغلال المعلومات التطبيقية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول والموافق عليها.
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى والتكفل بالصيانة والتجهيز.
- الإشراف على المهام المرتبطة بالنظافة وأمن المحلات.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي وأهم الأشخاص التابعين للمركز الجوي.

يسير المركز الجوي للضرائب من طرف رئيس المركز وهو يتشكل من:

1_ ثلاث مصالح رئيسية:

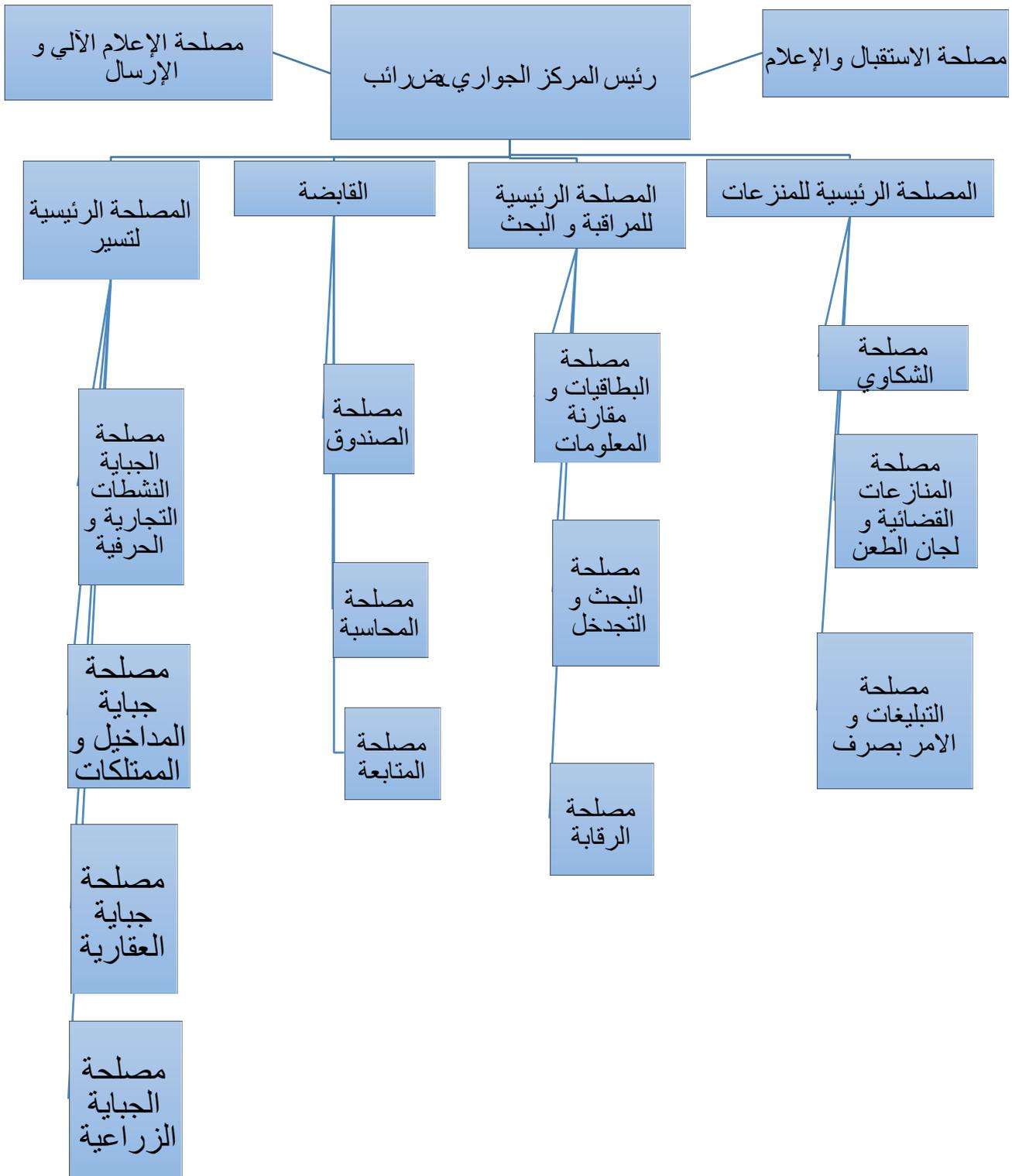
- المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات.
- المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث.
- المصلحة الرئيسية للمنازعات.

2_ مصلحتين:

- مصلحة الاستقبال والإعلام.
- مصلحة الإعلام الآلي والوسائل.

3_ قابضة.

الشكل 01-02: الجدول التنظيمي للمركز الجوي



المصدر: المعلومات من الوثائق المقدمة من المركز الجوي للضرائب دائرة السوقر ولاية تيارت

أولاً: شرح الهيكل التنظيمي للمركز الجوي

1/ مصلحة الاستقبال والإعلام:

تكون تحت سلطة رئيس مركز الضرائب وتكلف بما يلي:

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة واعلامهم.
- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

2/ مصلحة الإعلام الآلي ورسائل:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية، وتأمينها، وكذا تسيير التأهيلات وخص الدخول الموافقة لها.
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى، وكذا التكفل بصيانة التجهيزات.
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة، وأمن المقارت.

3/ المصلحة الرئيسية للتسيير:

التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء والمراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدارسة الأولية للاحتياجات، وكذا المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات، وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب. اقتراح وتسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات أو المراجعة المحاسبية إعداد تقارير دورية تعمل على:

- المصلحة جباية النشاط التجاري والحرفي.
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية.
- المصلحة بجباية الزراعية.
- المصلحة بجباية المداخل والممتلكات.
- المصلحة بجباية العقارية.

4/ المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث:

وتكلف بإنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها بالإضافة إلى اقتراح عمليات مراقبة وإنجازها بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب مع إعداد جداول إحصائية وجداول تقييمية دورية وتعمل على تسيير ما يلي:

- مصلحة البطاقات والمقارنة المعلومات.
- مصلحة البحث والتدخلات.
- مصلحة المراقبة.

5/ المصلحة الرئيسية للمنازعات

وتكلف على المصلحة بدارسة كل طعن نازعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب ناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة، بالإضافة إلى متابعة القضايا الزراعية المقدمة إلى الهيئات القضائية وتعمل على تسيير المصالح التالية:

- مصلحة الاحتجاجات والشكاوى: دراسة الطعون المسبقة، والتي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض الضريبة.
- مصلحة المنازعات القضائية ولجان الطعن: المتابعة للطعون والشكاوى المقامة للهيئات القضائية.
- مصلحة التبليغات والأمر بالصرف: تبليغ القاررات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة.

6/ مصلحة القبضة :

التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم، أو الجداول العامة والفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.

تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع، والتنظيمات السارية المفعول، والمتعلقة بالتحصيل الجبري بالضريبة تعمل على تسيير المصالح التالية:

- مصلحة الصندوق.
- مصلحة المحاسبة.
- مصلحة المتابعات.

ثانيا: الأشخاص التابعون للمركز الجوّاري للضرائب.

1_ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون لنظام الضريبة الجازفة الوحيدة (الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون والشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو مهنيا أو حرفة غير تجارية والتي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي) 8000000 دج).

كما يخضع لضريبة جازفة المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع والمؤهلين للاستفادة من دعم " الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب " أو " الصندوق الوطني للدعم المصغر " أو " الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة".

2_ الأشخاص الطبيعيون الملزمون باكتتاب تصريح إجمالي لمداخيلهم كل سنة.

3_ الأشخاص الطبيعيون الذين يؤجرون:

أ_ عقارات مبنية أو جزء عقارات مبنية لاستعمال سكني.

- ب_ محلات تجارية أو صناعية غير مجهزة بعنادها إذا لم تكن مدرجة في أرياح مؤسسة تجارية أو صناعية أو حرفية أو مستثمرة فلاحية أو مهنة غير تجارية.
- ج_ أملاك غير مبنية مهما تكن طبيعتها.
- 4_ الأشخاص الطبيعيون الذين يحققون مداخيل فلاحية.
- 5_ المؤسسات الإدارية العمومية ومؤسسات مستخدمين أخرى لا تتوخى تحقيق ربح.
- 6_ الأشخاص الطبيعيون الساكنون في الجزائر الذين في حوزتهم أملاك في الجزائر والأشخاص الطبيعيون الذين ليس لديهم إقامة في الجزائر ولكن أملاكهم في الجزائر.
- 7_ الأشخاص الطبيعيون والمعنويون المالكون لعقارات مبنية أو غير مبنية.
- 8_ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الذين لهم أملاك في بلديات تستفيد من خدمة رفع القمامة المنزلية وأيضا المنتفعون المحتملون الآخرون والمستأجرون لهذه الأملاك.

المبحث الثاني : التصريحات الجبائية التي يستقبلها المركز الجوّاري لضرائب

ان التصريحات التي يستقبلها المركز تساعدنا في معرفة كيفية تطبيق الاجراءات الموالية في عملية التحصيل

المطلب الأول: أنواع التصريحات الجبائية التي يستقبلها المركز الجوّاري لضرائب

إن المكلفين بالضريبة ملزومون على تقديم تصريحات ضريبية والتصريح فيها بكل ما يخصهم ويعنيهم في الأجال المحددة، سواء كانوا يخضعون للنظام الحقيقي أو النظام الجع ارفي، وتتمثل هذه التصريحات فيما يلي :

أولاً- التصريح بالوجود G°08: إن المكلفين بالضريبة الجدد مطالبون باكتتاب تصريح بالوجود في أجل 30 يوم ابتداء من تاريخ بداية النشاط لدى مفتشة الضرائب التابعين لها، بالنسبة لضريبة على الدخل الاجمالي (IRG) والضريبة على أرباح الشركات (IBS) أو الضريبة الجازفية. وهذا التصريح يجب أن يتضمن :

- الاسم واللقب .
- عنوان بالج ازئر أو خارج الج ازئر إن كان المكلف من جنسية أجنبية .
- طبيعة النشاط .
- رقم التعريف الاحصائي .NIS
- رقم التعريف الجبائي .NIF
- طبيعة العمليات التي تجعله خاضعا للرسم على القيمة المضافة. ثانيا: التصريح الشهري والفصلي لضرائب والرسوم

ألزم القانون المكلفين بان يكتبوا تصريحا شهريا أو فصليا صنف -50 G أو صنف G50A ليحصل الضرائب والرسوم المدفوعة نقدا أو عن طريق الاقتطاع من المصدر لدى قبضة الضرائب التابعة لها .
ثانيا- 50 Gn° :

التصريح الشهري هو تصريح وحيد يعتبر كجدول إشعار بالضريبة والرسوم المحصلة نقدا أو عن طريق الاقتطاع من المصدر والخاضعون لهذا التصريح هم :

. التصريحات من الصنف. 50 Gn° (لون أزرق) تلتزم بها المؤسسات التابعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة .

التصريحات من الصنف. 50 Gn° (لون بني) تلتزم بها الإدارة العمومية غير الخاضعة للرسم على القيمة المضافة. TVA.

يتم إيداع التصريح الشهري لدى قبضة الضرائب التي يتبع لها مقر مؤسسة المكلف، ويدفع المبالغ المقرر خلال العشرين 20 يوما الأولى من كل شهر .

. يمكن للمكلفين بالضريبة التابعين لمديريات كبريات المؤسسات التصريح والدفع بواسطة تصريح وتسديد الرسم على القيمة المضافة عن طريق الدفع الإلكتروني حسب الشروط والآجال المنظمة قانونا .

ثالثا- التصريح الفصلي: يلزم بهذا التصريح المكلفون بالضريبة الخاضعون لـ :

1-النظام المبسط (IRG-BIC): أي الأشخاص المعنويين المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص تحت ضريبة الدخل الإجمالي في فئة الأرباح الصناعية والتجارية، ويتم تحديد الأرباح حسب النظام الحقيقي والنظام المبسط .

2-الخاضعون لنظام التصريح المارقب (IRG-BNC) :

ملزمون بكتابة تصريحاتهم عن الضريبة على الدخل الإجمالي للأجور أي أصحاب المهن الحرة الشاملين للضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) في فئة الأرباح غير تجارية (BNC) ويتم تحديد أرباحهم حسب نظام التصريح المارقب .

ويتم التصريح بالرسم على النشاط المهني ((TAP، والرسم على القيمة المضافة ((TVA قبل 20 يوم الأولى من الشهر الموالي للفصل الذي تم خلاله دفع الأجور أو تحقيق رقم الأعمال فيه .

رابعا-التصريحات السنوية :

1-التصريح الاجمالي بالمداخل Gn°1: يكتب التصريح بالدخل الإجمالي ويرسل على الأكثر يوم 30 افريل من كل سنة، عندما يت ا زمن إيداع التصريح مع يوم عطلة قانونية يمدد أجل الاستحقاق إلى اليوم المفتوح الذي يليه والأشخاص الخاضعون لهذا الصريح هم :

-الأشخاص الطبيعيين الذين يحققون فوائد متأتية من أنشطة مهنية .

-الأشخاص الطبيعيين الذين يحققون مداخيل من استئجار عقارات مبنية أو غير مبنية، بما في ذلك الأراضي الزراعية وكذلك استئجار الممتلكات الغير منقولة للاستخدام السكني .

-الأشخاص الذين يستفيدون من دخل معين من رؤوس الأموال المنقولة .

-الموظفون الذين يتحصلون على مداخيل أجرية وغير أجرية، بالإضافة إلى مرتبهم الرئيسي وعلاوتهم وتعويضاتهم، باستثناء الأشخاص الممارسين إضافة إلى نشاطهم الرئيسي نشاطا تعليميا أو بحثي على أساس مؤقت أو مشارك في المؤسسات التعليمية .

ويتعين على المكلف بالضريبة إرفاق Gn°01 ب :

-قائمة الأشخاص الذين يعتبرون جبائيا تحت كفالتهم .

-جدول الأعباء الواجب خصمها من الدخل الإجمالي .

2- التصريحات المهنية الخاصة :

بالإضافة إلى التصريح الإجمالي للمداخيل يتعين على المكلف اكتابة التصريحات المهنية الخاصة التالية :

الجدول رقم 2-1: التصريحات المهنية الخاصة

مكان إيداع التصريحات	آخر أجل لإيداع التصريحات	نوع الوثيقة	نظام فرض الضريبة	فئة المداخيل
أرباح مهنية	30 أبريل من كل سنة	Gn°11	النظام الحقيقي	مفتشية الض ارب التي يتبع لها مكان ممارسة النشاط.
مداخيل فلاحية	30 أبريل من كل سنة	Gn°5	النظام الحقيقي	مفتشية الض ارب التي يتبع لها مكان الاستغلال
مداخيل رؤوس الأموال المنقولة	30 أبريل من كل سنة	Gn°5	النظام الحقيقي	مفتشية الض ارب التي يتبع لها المواطن الجبائي.
رواتب وأجور	30 أبريل من كل سنة	Gn°29	النظام الحقيقي	مفتشية الض ارب التي تتبع مسكن رب العمل، أو مقر مؤسسته أو المكتب الذي قام بدفعه.

المصدر: الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، 2020، ص 67.

رابعا-التصريح بالنتائج السنوية :

وهم الاشخاص الخاضعون لضريبة IBS ، ملزمون بالتصريح بمداخيلهم وفق نموذج (Gn°04) بحيث يجب على المؤسسة تقديم تصري ح بنتائجها كل سنة، بغض النظر عن إشارة نتائجها، وتقوم لدى مفتشة الض ارب ب المختصة بمكان مقر الشركة أو الإقامة الرئيسة لها، وهذا قبل 20 افريل كل سنة حتى لو أن " المؤسسة سجلت عجز از تقيم التصريح بمبلغ العجز ضمن نفس الشروط، وفي حالة قوة قاهرة أو أسباب موضوعية يمكن تمديد أجل تقديم التصريح وفقا لقرار من المدير العام للض ارب، غير أنه يمكن أن يتجاوز هذا الأجل 3 أشهر " ويتضمن تصريح Gn°04 لما يلي :

- رقم التسجيل التجاري .
- نسخة من المي ازنية الحسابية، جدول حسابات النتائج، مبلغ رقم الأعمال وكل الجداول الملحقة .
- هوية المحاسب أو الخبير المحاسبي المكلف بمسك أو تحديد أو مراقبة نتائج المؤسسة .
- كشف للتسيقات المدفوعة والخاصة بالضريبة على أرباح الشركات .

- الجداول الخاصة بكل الأعباء والإيرادات وكذا تلك الخاصة بالأجور والزيائن .
- بالإضافة إلى بعض الوثائق والجداول المتعلقة بحالات خاصة مثل: تقديم الالتزام بإعادة الاستثمار .

خامسا: التصريح التقديري Gn°12

ويخضع لهذا التصريح المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجغرافية الوحيدة فيتوجب عليهم اكتابة وإرساله إلى مفتش الضريبة التابع له مكان النشاط، ويجب اكتابة في الفترة الممتدة من 01 جوان إلى غاية 30 جوان من نفس السنة

يمكن للمكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجغرافية الوحيدة اللجوء للدفع الجزئي لضريبة وفي هذه الحالة يجب عليهم إيداع التصريح التقديري بتسدي 50% من مبلغ الضريبة الجغرافية الوحيدة، أما 50% الباقية فيتم تسديها على دفعتين متساويتين .

- الدفعة الأولى 25% من 01 إلى 15 سبتمبر .

- الدفعة الثانية 25% من 01 إلى 15 ديسمبر .

تنص المادة 17 من قانون الإجراءات الجبائية على أنه: "لا يخضع المكلفون بالضريبة الجدد للضريبة الجغرافية الوحيدة. ابتداء من أول جانفي من السنة التي تلي سنة بداية نشاطهم، شرط ان يكونوا مارسوا نشاطهم لمدة 3 أشهر على الأقل، ويتعين على المكلفين بالضريبة الجدد اكتابة وإرسال إلى مفتش الضريبة التابع له مكان ممارسة النشاط تصريحا خاصا G12، تحدد الإدارة الجبائية نموذجة. وذلك قبل أول فيراير من كل سنة."

سادسا-التصريح التكميلي :

يجب على المكلفين بالضريبة اكتابة تصريح تكميلي في الفترة 20 جانفي إلى 15 فيفري من السنة ن+1، ودفع الضريبة المتعلقة بها عن طريق الوثيقة G12 في حالة تحقيق رقم أعمال يتجاوز 20% من رقم الأعمال المصرح به بعنوان السنة ن، وفي حالة إذا ما تجاوز رقم الاعمال المحقق سقف 15000000 دج فيخضع الفرق بين رقم الأعمال المحقق وذلك المصرح به إلى الضريبة الجغرافية الوحيدة وفقا للمصدر الموافق له، أما المكلفين بالضريبة الذين حققوا رقم أعمال يتعدى سقف فرض الضريبة الجغرافية الوحيدة فيتم صبرهم في نظام الربح الحقيقي .

الجدول رقم 2-2: التصريحات الجبائية المختلفة المف روضة على المكلفين بشكل عام

نوع الوثيقة	تسمية الوثيقة	آجال التصريح	مكان إيداع التصريح	النظام الضريبي
G°12 BIS	التصريح التقديري لرقم الأعمال للمكلفين بالضريبة	30 إلى غاية ديسمبر من السنة 05	إدارة الضرائب التابع لها مقر نشاط المكلف	نظام الضريبة الج ازفية الوحيدة IFU
G°12 TER	التصريح التقديري لرقم الأعمال	من 20 جانفي إلى غاية 15 فيفري من السنة ن +1	إدارة الضرائب التابع لها مقر نشاط المكلف	IFU
Gn°31	تصريح بالرسم العقاري للمركبات مبنية وغير مبنية	2 أشهر الأولى من تاريخ الإنجاز	إدارة الضرائب مصلحة التقويمات	IFU
Gn°37	بالضريبة تصريح الأملاك على (ISP)	كل 4 سنوات قبل الفاتح من ماي للسنة الرابعة	إدارة الضرائب مصلحة التقويمات	IFU
Gn°50 TER	إشعار بالدفع للأجور والاتاوات الخاصة بالضريبة	كل ثلاثي	إدارة الضرائب التابع لها مقر نشاط المكلف	IFU
Gn° bis	التصريح بالضريبة على أرباح الشركات IBS	قبل 30 افريل من كل سنة	التابعين لكبريات المؤسسات الذين يتجاوز رقم أعمالهم 100.000.000	IFU

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على المعلومات والدليل التطبيقي لتصريحات الجبائية.

ثانيا- التصريح بالتنازل أو التوقف عن النشاط :

إذا قررت المؤسسة التوقف عن النشاط فإنه يجب عليها تقديم تصريح تنازلها أو توقفها عن النشاط وهذا وفقا

ل :

1-أحكام عامة: يجب عن المكلفين في حالة تنازلهم أو توقفهم عن جزء أو كل نشاطهم الخاضع للنظام الضريبي المفروض على الربح الحقيقي أن يشعروا مفتش الض اربب بالتنازل أو التوقف عن النشاط في أجل أقصاه، 10أيام ابتداء من :

- اليوم الذي ينشر فيه المشتري أو المتنازل في جريدة الإعلانات القانونية إذا تعلق الأمر ببيع أو التنازل عن محل تجاري

- اليوم الذي يتسلم فيه المشتري أو المتنازل له إدارة إذا تعلق الأمر ببيع أو التنازل عن المؤسسات أخرى .

- اليوم الذي أغلقت فيه نهائيا المؤسسات، إذا تعلق الأمر بوقف النشاط .

- تاريخ السحب إذا تعلق الأمر بسحب الاعتماد (بعد سحب الاعتماد المقرر في المادة 101من القانون المتعلق بالنقد والقرض كإنهاء للنشاط).

ولهذا يجب أن يحيطوا مفتش الض اربب علما بالتاريخ الذي أصبح أو يصبح فيه هذا التنازل أو التوقف فعليا وكذا عند الاقتضاء، اسم المتنازل له ولقبه وعنوانه .

وفي حالة وفاة المستغل الخاضع للضريبة يجب على ورثته أن يقدموا هذا التصريح في أجل ستة 6 أشهر من تاريخ الوفاة .

2-أحكام خاصة بالرسم على القيمة المضافة (TVA) :

يجب على الشخص أو الشركة الخاضعة للرسم على القيمة المضافة التي تنقطع عن ممارسة مهامها أو التنازل عن صناعتها أو تجارتها أن تقدم خلال العشرة أيام التي تلي هذا التوقف أو التنازل إلى نفس المفتشية التي أودع فيها التصريح بالوجود .

المطلب الثاني: العقوبات الجبائية المطبقة على التصريحات

أوجب النظام الضريبي الحج اربب على المكلف الت ازمات جبائية محددة وفقا لبرنامج محددة وإج اراءات جبائية معلومة مسبقا، ونتيجة لعدم الت ازمها بهذه الإج اراءات تكون موضع خطر جبائي وتتحمل تكاليف إضافية أهمها :

أولا-عقوبات عدم الإيداع أو التأخر في إيداع التصريحات

توضح العقوبات الناجمة عن عدم الانتظام الضريبي في عدم الإيداع أو التأخر في إيداع التصريحات من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 2-3 : عقوبات غياب أو التأخر في إيداع التصريح .

طبيعة التصريح	غياب التصريح	التأخر في إيداع التصريح
التصريح بالوجود	30000 د ج	المدة شهر: 30000 د ج
التصريح الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات	تسوية وضعية المؤسسة في أجل أقصاه شهر وعند عدم التجارب تلجأ الإدارة إلى الفرض التلقائي للضريبة مع زيادة 30% من الحقوق المستحقة.	المدة لا تتجاوز شهر: 10 % على الحقوق المستحقة. المدة تتجاوز شهر وأقل من شهرين: 20 % المدة تتجاوز الشهرين: 25 % تسديد متأخر للضريبة
التصريح على الرسم العقاري	عقوبة قدرها 50000 د ج	
التصريح بالضريبة على المرتبات والأجور.	يحدد تلقائياً مبلغ الحقوق والمستحقة لكل شهر من الشهور التي تأخر في دفعها، تجنب هذه الحقوق بتطبيق نسبة 20% على أساس تقدره الإدارة تلقائياً، ويتعين على المكلف الدفع خلال 10 أيام التالية من التبليغ.	
		تطبيق 10 % عقوبة مع إضافة 3 % على كل شهر تأخر من الشهر الثاني لتاريخ استحقاق الضريبة دون تجاوز 25 %
التصريحات التي تحمل عبارة "لا شيء" والمستفيدين من إعفاء جبائي أو المحققين خسارة.		المدة شهر: 2500 د ج مدة التأخير تتجاوز شهر وتقل عن شهرين 5000 مدة التأخير تتجاوز شهرين: 10000 د ج

<p>. فقدان الاستفادة من التخفيض المنصوص عليه في المادة 219 من قانون الض ارب المباش والرسوم المماثلة. . تطبيق غ ارمه جبائية من 1000 إلى 10000 دج كل مرة تثبت فيها أخطاء. . استرجاع الرسم على القيمة المضافة المحصل للمشتريات بقيمة المبيعات بالجملة غير المصرح بها في الجدول الخاص بالزبائن.</p>	<p>التصريح المفصل الخاص بالزبائن G30</p>
<p>. 10 % عن الإيداع المتأخر . 25 % عن الإيداع المتأخر بعد قيام الإدارة الجبائية بإعداد المدين بالضريبة لتسوية وضعيته في أجل شهر. . بالنسبة لضريبة الدخل عن المرتبات والأجور يتم تحديد الأساس تلقائيا من طرف الإدارة، وتحسب الحقوق في حدود 20 % عن الأساس المحدد تلقائيا مع تطبيق</p>	<p>التصريحات الشهرية أو الفصلية نموذج G50</p>
<p>تطبق إجراءات الإخضاع التلقائي إلا إذا لم يسوي الخاضع للضريبة وضعيته في أجل 30 يوم من تبليغ الإعداد الأول</p>	<p>عدم اكتاب التصريح المتعلق بالضريبة على الأملاك يؤدي إلى الإخضاع التلقائي للضريبة مع تطبيق غ ارمه تساوي ضعف الحقوق المستحقة</p> <p>تصريح الضريبة على الامتلاك ك</p>

المصدر: صالح حميدا تو، دور الم ارجعة في تدنئة المخاطر الجبائية، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2012، ص 110.

ثانيا-العقوبات المترتبة عن الغش والنقص في التصريحات

يبين الجدول الموالي العقوبات المترتبة عن النقص في التصريح الجبائي وكذا المترتبة عن أعمال الغش كما يلي :

العقوبات المترتبة عن الغش والنقص في التصريح .

الجدول رقم 2-4 : العقوبات المترتبة عن الغش والنقص في التصريح.

عقوبات الغش والتدليس	عقوبات النقص في التصريح	
* عند القيام بأعمال تدليسية، تطبق زيادة موافقة لنسبة الإخفاء المرتكبة من طرف المكلف بالضريبة.	نسبة الزيادة	الحقوق المغفلة

* توافق هذه النسبة حصة الحقوق التي تم إخفاءها مقارنة بالحقوق المستحقة بعنوان نفس السنة. * لا يمكن أن تقل هذه الزيارة عن 50 % وعندما لا يدفع أي حق تحدد النسبة ب 100% * تطبق نسبة 100% كذلك عندما تتعلق الحقوق المتملص منها بالحقوق الواجب جمعها عن طريق الاقتطاع من المصدر	10 %	لا تتجاوز 50000
	15 %	تزيد عن 50000 وأقل أو تساوي 200000 دج
	25 %	أكثر من 200000 دج

ثالثا-العقوبات الجبائية المفروضة على المدلسين :

الجدول رقم 2-5: العقوبات الجبائية المفروضة على المدلسين.

العقوبة المفروضة	الغرامة المالية	مبلغ الحقوق المتملص منها
	من 50000 دج إلى 100000 دج	لا يفوق 100000 دج
الحبس من شهرين 2 إلى ستة 6 أشهر	من 100000 إلى 500000 دج	المبلغ يفوق 100000 دج ولا يتجاوز 1000000 دج
الحبس من ستة 6 أشهر إلى سنتين 2	غرامة من 500000 إلى 2000000 دج	المبلغ يفوق 1000000 دج ولا يتجاوز 5000000 دج
الحبس من سنتين 2 إلى خمس سنوات	غرامة من 2000000 إلى 5000000 دج	المبلغ يفوق 5000000 دج ولا يتجاوز 10000000 دج
الحبس من خمس 5 سنوات إلى عشر 10 سنوات	غرامة من 5000000 إلى 10000000 دج	المبلغ يفوق 10000000 دج

المصدر: المادة 303 من قانون الضريبة المباشرة والرسوم المماثلة 2021.

المطلب الثالث : دراسة حالة احد المكلفين على مستوى المركز الجوي بالسوكر

يمارس المكلف -أ- نشاط شراء وبيع الملابس مدينة السوكر ويقدم المكلف -أ- تصريحات ضريبية شهرية إلى المركز الجوي لضرائب بالسوكر حيث تقوم بمراجعة هذه التصريحات للتأكد من صحتها ودقتها. في شهر مارس 2024، حقق " المكلف -أ- مبيعات إجمالية بقيمة 200.000 د.ج. قام المكلف -أ- بتطبيق خصومات بقيمة 20.000 د.ج. على المبيعات. تكلفة المشتريات خلال شهر مارس 2024 كانت 100.000 د.ج. **اولا-التحقق من صحة المعلومات:** تتحقق على مستوى مصلحة الرقابة في تصريح المكلف -أ- ، بما في ذلك:

هوية المكلف -أ-: الاسم، رقم البطاقة الوطنية، العنوان، ...

الفترة الضريبية: التصريح في شهر مارس 2021

المبيعات: إجمالي المبيعات خلال الفترة الضريبية 200.000 د.ج

الخصومات: أي خصومات تم تطبيقها على المبيعات. 20.000 د.ج.

المشتريات: 100.000 د.ج.

ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين (IRG) مبلغ ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين المستحق على المبيعات.

ثانيا-المراجعة اليدوية: تتم مراجعة التصريح يدوياً للتأكد من عدم وجود أي مخالفات.

أ-المطابقة مع البيانات الأخرى: تتم مقارنة المعلومات الواردة في التصريح ببيانات أخرى، مثل:

بيانات المبيعات من نقاط البيع: حيث يمكن الوصول إلى بيانات المبيعات من نقاط البيع الإلكترونية للمكلف

ب-بيانات المشتريات من الموردين: يتم طلب بيانات المشتريات من موردي المكلف -أ-

ثالثا-حساب الضريبة الخاضعة لها: يُطبق المكلف -أ- " معدل ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين

(IRG) المعمول به على أرباحه الصافية. وهي 4%.

أ-حساب أرباح المكلف -أ- الصافية: أرباح المكلف -أ- الصافية = المبيعات - الخصومات - تكلفة المشتريات.

200.000 د.ج - 20.000 د.ج - 100.000 د.ج = 80.000 د.ج.

ب-حساب ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين (IRG) يتم حساب ضريبة الدخل على الأشخاص

الطبيعيين (IRG) عن طريق ضرب أرباح المكلف -أ- الصافية في معدل ضريبة الدخل على الأشخاص

الطبيعيين (IRG).

80.000 د.ج * 4% = 3.200 د.ج.

ثالثا-حساب الضريبة بعد التصحيح:

كتشفت عملية المراقبة على أن المكلف -أ- لم يدرج 30.000 د.ج من المبيعات في تصريحه الضريبي لشهر مارس 2021 ومنه سيتم التسوية من خلال :

أ- حساب أرباح المكلف -أ- الصافية المُصححة: أرباح المكلف -أ- الصافية + 30.000 د.ج
80.000 د.ج + 30.000 د.ج = 110.000 د.ج.

ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين (IRG) المُصححة: أرباح السيد "علي" الصافية المُصححة * معدل ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين. (IRG)

ب- الضريبة المُتجنبة: ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين (IRG) المُصححة - ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين (IRG) المُسجلة في التصريح. 110.000 د.ج * 4% = 4.400 د.

رابعاً-العقوبات:

أ-الغرامة: تفرض على المكلف -أ- غرامة بنسبة 10% من الضريبة المُتجنبة.

ب-الفوائد: قد تُفرض على السيد "علي" فوائد على الضرائب المتأخرة.

المبحث الثالث : إجراءات عملية التحصيل وتأثرها بالخطر الجبائي عل مستوى المركز الجوّاري لضرائب

المطلب الأول: تحديد الوعاء الضريبي و تحصيله

عندما يُحدد دين الضريبة المستحقة على الممول بصفة نهائية وتصبح الضريبة واجبة الأداء، يتحول الملف للتحصيل، حيث يقوم قسم التحصيل بإثبات تاريخ استلام الملف أمام اسم الممول بالسجل، ويقوم بمراجعة حساب الممول لتحديد المبالغ التي يجب دفعها خلال العام، سواء عن طريق الحجز من المنبع أو الأقساط المقدمة أو السندات والطوابع الضريبية المستحقة، أو ما سدده المكلف من واقع الإقرار عند تقديمه.

إذا كان مجموع المبالغ التي دفعها المكلف خلال العام يتجاوز مقدار الضريبة المستحقة، فعلى الإدارة الضريبية أن تثبت حسن نواياها، وترد المبالغ الزائدة قبل تقديم المكلف لطلب الاسترداد، وهذا الإجراء سيكون له أثر كبير في بناء الثقة والاحترام بين المكلف والإدارة الضريبية، بينما إذا كانت المبالغ المدفوعة أقل من الضريبة المستحقة، فعلى قسم التحصيل أن يُبلغ المكلف بضرورة سداد المبالغ المستحقة بالكامل، ويثبت ذلك أمام اسمه بالسجل، أو يطلب من الإدارة الضريبية إذا ما أجاز المكلف عن أداء الضريبة المستحقة في الموعد المحدد. وهنا تبرز أهمية الجزاءات والعقوبات المنصوص عليها في القانون الضريبي لكل من يتأخر أو يمتنع عن أداء الضريبة المستحقة، والضمانات التي فرضها القانون لتحصيل أموال الخزينة. فإن غياب العقوبات الصارمة والضمانات الفعالة في مثل هذه الحالات يُعرّض مجهودات الإدارة الضريبية للفشل، حيث يميل المكلف إلى التسويف والتأخير في سداد الضرائب، على اعتبار أن عدم وجود عقوبات قاسية يجعله يفتقد لأي حافز للالتزام بالدفع. وبالتالي، فإن المكلف الضريبي الذي يعلم أن التأخر في سداد الضرائب لن يؤثر على مقدارها، سيتساهل ويتأخر في الوفاء بدين الضريبة، ما قد يؤدي إلى استغلاله للقروض بدون فائدة وتقادي التزاماته المالية.

المطلب الثاني: التحصيل بالقوة (المتابعات):

عندما يتأخر أو يرفض المكلف دفع الضرائب في الزمن المحدد، تتخذ السلطات الضريبية إجراءات لمتابعته. يتضمن ذلك مراقبة حساباته ونشاطاته المالية، وإجراء فحص دقيق لتحديد ما إذا كان قد قام بتهرب ضريبي. في حالة تأكيد الاتهام، يتم اتخاذ إجراءات قانونية لضمان دفع المبالغ المستحقة وفقاً للقوانين الضريبية.

أولاً-:التحصيل الودي:

إدارة مراقبة المتابعات تقوم بمراقبة الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بناءً على طلب من قابض الضرائب وتحت مسؤوليته، حيث يخضع قابض الضرائب بدوره لمراقبة المدير الولائي. لضمان تحصيل حقوق الخزينة من الضرائب المباشرة، يتبع الإدارة طريقتين. الأولى تعتمد على الإقناع، حيث يتم تشجيع الممتنعين على الدفع بشكل ودي قبل اللجوء إلى الطرق الأكثر صرامة. أما الطريقة الثانية، فتتضمن استخدام القوة أو التحصيل الجبري في حال عدم التعاون من قبل المدين بالدفع.

ثانياً-:التحصيل الجبري:

إجراءات المتابعة الأولية للمكلفين الذين لم يسددوا حقوق الخزينة تبدأ بتفعيل القوة التنفيذية الوحيدة التي يمنحها القانون للسلطات الضريبية بموافقة وزير المالية. يحدد القانون إجراءات أولية لهذه المتابعة كما يلي:

1-إرسال الإنذارات:

يتم إرسال إنذارات رسمية إلى المكلفين المسجلين في سجل الضرائب، تحتوي على المبالغ المستحقة، وطبيعة الضريبة، وتاريخ قرار التحصيل، وتفاصيل المواعيد المحددة للمقابلات. يتم إرسال هذه الإنذارات من قبل موظفي المتابعة المعتمدين إلى موقع نشاط المكلف.

2- الأمر بالمتابعة: يصدر الأمر بالمتابعة من المحاسب المسؤول عن تحصيل الضرائب بناءً على حالة المكلف والمبالغ المستحقة عليه. يتم ذكر ذلك في مذكرة خاصة بحالة المكلف والمبالغ المستحقة.

ثالثاً-درجات المتابعة المختلفة:

تتضمن المتابعة المتعلقة بالضرائب المباشرة والرسوم المماثلة درجات مختلفة من الإجراءات، وتشمل:

-التنبيه الرسمي

-الحجز

-الغلق المؤقت

-البيع

1-التنبيه الرسمي: هو الإجراء الأولي الذي يتخذ بعد انتهاء موعد الدفع، ويتضمن تبليغ البيانات الأساسية للمكلف والمبالغ المستحقة عليه.

2-الحجز: يتم في حالة عدم تسديد المستحقات أو رفض المكلف للدفع، وفقاً للقانون الضريبي. وتحدد مصاريف حراسة الممتلكات المحجوزة من قبل الإدارة الجبائية بقرار من وزير المالية.

3- الغلق المؤقت للمحلات: تُعتمد قرارات الإغلاق المؤقت للمحلات بناءً على تقارير يُقدمها المحاسب المعتمد ويُصدرها مدير الضرائب. وتُستند هذه القرارات على عدم تسديد المكلف لديونه الضريبية أو عدم تقديمه لسجل الاستحقاق الموافق عليه من قبل قابض الضرائب بصراحة. تكون مدة الإغلاق المؤقت للمحلات لا تتجاوز 12 شهرًا.

يُبلغ قرار الإغلاق للمكلف من قبل عون المتابعة الموكل قانونًا أو المحضر القضائي، ويجب تنفيذ هذا القرار في غضون 01 يوم من تاريخ الإبلاغ. وإذا أراد المكلف الطعن في هذا القرار، فيجب عليه تقديم طلب رفع اليد إلى رئيس المحكمة الإدارية المختصة إقليميًا في مجلس رد عريضة.

4- البيع: يُسمح بالبيع المنفرد للمحل التجاري المحجوز، بشرط الحصول على الترخيص المناسب من مدير الضرائب. ويجري البيع بعد إصاق الإعلانات التي تحتوي على معلومات حول صاحب المحل وطبيعة عملياته وتقدير ثمن المحل وتاريخ ومكان المزاد ولقب القابض وعنوان مكتب القبضة. بالإضافة إلى ذلك، يُمكن لقابض الضرائب المباشر المتابعة إجراء البيع بالتراضي بمبلغ يساوي التقدير المعتمد للبيع، وذلك بترخيص من مدير الضرائب بالولاية.

المطلب الثالث: المنازعات الجبائية.

غالبًا ما تنشأ نزاعات جبائية بين المكلفين والإدارات الضريبية بشأن تقدير المبالغ الضريبية المستحقة. يقدم القانون الجزائري حق الطعن للمكلفين كوسيلة للاحتجاج على هذه القرارات واسترداد حقوقهم وحماية مصالحهم. يُعتبر الطعن نزاعًا إداريًا وولائيًا، حيث يتم تقديمه إلى السلطات ذات الاختصاص في المنطقة أو الولاية المعنية.

توفر عملية الطعن إطارًا قانونيًا للمكلفين لتقديم حججهم وأدلتهم وإثبات عدم صحة التقديرات الضريبية التي أصدرتها الإدارة الضريبية. وتتطلب هذه العملية إجراءات قانونية محددة ومهل زمنية معينة لتقديم الاعتراضات والاستناد إلى القوانين والأنظمة الضريبية المعمول بها.

باستخدام حق الطعن، يمكن للمكلفين تقديم ملاحظاتهم وتفسيراتهم وإثباتاتهم بشأن القرارات الضريبية التي تؤثر على أوضاعهم المالية والضريبية. وتقوم السلطات ذات الاختصاص بمراجعة الطعون والأدلة المقدمة واتخاذ القرارات النهائية بناءً على القوانين والأنظمة المعمول بها.

بهذه الطريقة، يُمكن لحق الطعن أن يسهم في تحقيق العدالة الضريبية وضمان تطبيق القوانين بشكل صحيح، مما يحافظ على توازن العلاقة بين المكلفين والإدارات الضريبية ويحمي حقوق المكلفين في نظام الضرائب.

أولاً: الطعن النزاعي:

- 1- تعريف: يهدف الطعن النزاعي للمطالبة بالاستدراك أو تصحيح الأخطاء التي ربما ارتكبت في تأسيس أو حساب الضريبة. كما يهدف أيضاً إلى الاستفادة من الحقوق الناتجة عن تشريعات أو أنظمة قانونية ذات الصلة. يُرجى مراجعة الوثائق المرفقة للحصول على تفاصيل ومعلومات أكثر تحديداً بشأن النزاع والمطالبة.
- 2- الإجراءات المتبعة في مجال الطعون الخاصة بالمنازعات: الإجراءات المتبعة في مجال الطعون الخاصة بالمنازعات تتضمن الخطوات التالية:

أ- الطعن الإداري:

- شكوى أولية أمام الإدارة الجبائية: تبت المصلحة المكلفة بالرقابة الجبائية على المستوى الوطني، وهي مديريةية الأبحاث والمراجعات، الشكوى الخاصة بالمنازعات الناتجة عن التحقيقات. ينبغي على مدير الضرائب بالولاية المختص إبلاغ المكلف بالضريبة بالقرار في مدة لا تتجاوز ستة أشهر.
 - شكوى أمام مدير الضرائب بالولاية: يبت مدير الضرائب بالولاية في الشكوى خلال شهرين من تاريخ تقديمها، ولكن يمكن تمديد هذه المدة بشهرين إذا تعلق الأمر بشكوى تتجاوز مبالغها الإجمالية للحقوق والعقوبات 10 مليون دينار، حيث يجب على مدير الضرائب بالولاية اخذ الرأي الموافق للإدارة المركزية. في حالة رفض الطعن، يمكن تقديم طعن آخر أمام اللجنة الولائية خلال شهر واحد.
- تقدم الطعون أمام هذه اللجنة عندما يتجاوز مبلغ املسامهة تحت نفس املادة من اجدول 20000 دج ويقل عن 4000 دج.

ب- الطعن القضائي:

- لجنة الطعن الولائية الخاصة بالضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة: تقدم الطعون أمام هذه اللجنة عندما يتجاوز مبلغ املسامهة املدرج ضمن نفس املادة من اجدول الى 400 دج.

- الدعوى أمام المحكمة الإدارية: يمكن رفع دعوى أمام المحكمة الإدارية خلال 12 شهراً من تاريخ الإشعار بالرفض. كما يمكن رفع دعوى في حالة عدم إشعار صاحب الشكوى بقرار المدير الولائي للضرائب بعد 12 شهراً من تاريخ تقديم الاستئناف أمام مجلس الدولة.

ثانياً- الطعن الولائي:

- 1- تعريف: يُعرف الطعن الولائي بأنه الإجراء الذي يُقدم في حالة عدم القدرة أو الضيق الشديد الذي يعانيه المكلف بفرض الضرائب، مع ضرورة توجيه إنذار مرافق معه.
- 2- تخول سلطة البحث في هذا الطلب إلى: تُخول سلطة البحث في هذا الطلب للمدير الجهوي المختص إقليمياً عندما تتجاوز الحصة الضريبية أو الغرامة مبلغ 250000 دج، وللمدير الولائي للضرائب إقليمياً عندما تتجاوز الحصة الضريبية أو الغرامة هذا المبلغ 250000 دج

المطلب الثالث: إحصائيات حول عملية التحصيل على مستوى قبضة المركز الجوي لضرائب بالسوق
سيتم في هذا المبحث عرض إحصائيات عن عملية التحصيل الجبائي ونتائجها على مستوى قبضة المركز الجوي لضرائب بالسوق على مدى السنوات من 2017 إلى السداسي الأول من سنة 2021، مع محاولة تحليل هذه البيانات لمعرفة أسباب التغيير سواء كانت بزيادة أو نقصاناً. سنقدم هذه المعلومات في شكل جداول وإحصائيات لتوضيح الأداء الجبائي والعوامل المؤثرة فيه

أولاً- إحصائيات الإجراءات التحصيل الجبائي على مستوى قبضة المركز الجوي لضرائب بالسوق
نقوم بلاطلاع على بعض الإحصائيات خلال هذه الفترة الزمنية التي تساعدنا في دراستنا ولخصناها في هذا الجدول :

الجدول رقم 2-6: يمثل إحصائيات الإجراءات الجبائية المطبقة خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى

السداسي الأول من سنة 2021

السنوات	التنبيهات الرسمية	التسديد بالتقسيت	حجز ما للمدين لدى الغير	غلق مؤقت للمحلات	البيع
2017	150	15	35	0	0
2018	500	32	28	0	0
2019	625	1	43	0	0
2020	250	2	18	0	0
السداسي الأول 2021	400	3	17	0	0

المصدر: من اعداد الطلبة استنادا من إحصائيات قبضة المركز الجوي لضرائب بالسوق للسنوات من

2017 إلى السداسي الأول من سنة 2021

استناداً إلى المعلومات المتاحة لدينا، يمكننا ملاحظة الزيادة الواضحة في الإحصائيات. لذا، سنقوم بتحليل البيانات والسعي لفهم أسباب هذه التغيرات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

ثانياً- إحصائيات حول نتائج عملية التحصيل الجبائي على مستوى قبضة المركز الجوي لضرائب بالسوق
لقد تطرقنا إلى دراسة هذه النتائج خلال الفترة الزمنية ولخصناها في هذا الجدول :

الجدول رقم 2-7 يمثل نتائج عملية التحصيل الجبائي على مستوى قبضة المركز الجوازي لضرائب بالسوكر خلال الفترة الممتدة من 2017-2021

السنوات	المبلغ الاجمالي للتحصيل	مبلغ التحصيل الفوري	مبلغ التحصيل عن طريق الجدول	مبلغ التحصيل الجبري
2017	111977997,4	10908298,05	2914554,6	1488193,3
2018	102621734,6	99004846,5	36616888,1	1940935,65
2019	98609830,75	95857840	2751990,75	1591404,95
2020	100873616,35	99507645,4	1365970,95	980592
السداسي الاول 2021	543114110,75	53619889,85	691520,9	402561,45

المصدر: من اعداد الطلبة استنادا على معطيات من قبضة المركز الجوازي لضرائب بالسوكر للسنوات من 2017 الى السداسي الاول من سنة 2021

بالمقارنة بين الجدولين، يمكن أن نكتشف العوامل التي تسببت في التغييرات في عملية التحصيل الجبائي، سواء كانت إدارية، قانونية، سياسية، اقتصادية، أو اجتماعية. تحليل البيانات الإحصائية لعملية التحصيل الجبائي يكشف عن تذبذب في الأداء عبر السنوات المدروسة وذلك ناتج عن احد الاخطار الضريبية المتمثل في التهرب الضريبي، وهذا ما يتجلى في تباين الإجراءات المتخذة، فإن النتائج لم تظهر استقراراً. يرجع هذا التذبذب إلى عدة أسباب التي جعلت المكلفين يتهربون من دفع الضرائب.

1-أسباب إدارية وقانونية:

أ-التغييرات المنكرة في القوانين، خاصة تلك المتعلقة بتحصيل الضرائب الجزافية مثل IFU ومن أهم التغييرات:

2017:تعديل قانون الضريبة على الدخل: تم إدخال تعديلات على قانون الضريبة على الدخل، بما في ذلك: زيادة سقف الإيرادات الخاضعة للضريبة الجزافية: تم رفع سقف الإيرادات الخاضعة للضريبة الجزافية من 10 مليون د.ج إلى 30 مليون د.ج.

تخفيض معدلات الضريبة: تم تخفيض معدلات الضريبة الجزافية من 1% إلى 0.5%.

2019: إقرار قانون المالية التكميلي: تضمن هذا القانون بعض التعديلات على قانون الضريبة الجرافية، بما في ذلك:

إلغاء شرط التواجد في سجل التجارة: لم يعد من الضروري أن يكون الشخص مسجلاً في سجل التجارة لممارسة نشاط تجاري أو مهني خاضع للضريبة الجرافية.

توسيع نطاق الأنشطة الخاضعة للضريبة الجرافية: تم توسيع نطاق الأنشطة الخاضعة للضريبة الجرافية لتشمل بعض الأنشطة الحرفية والخدماتية.

2021: إقرار قانون المالية لسنة 2021: تضمن هذا القانون بعض التعديلات على قانون الضريبة الجرافية، بما في ذلك:

زيادة سقف الإيرادات الخاضعة للضريبة الجرافية: تم رفع سقف الإيرادات الخاضعة للضريبة الجرافية من 30 مليون د.ج إلى 50 مليون د.ج.

إعفاء بعض الأنشطة من الضريبة الجرافية: تم إعفاء بعض الأنشطة، مثل الأنشطة الفلاحية والحرفية، من الضريبة الجرافية.

ب- عملية نقل الملفات من مصلحة الوعاء إلى مركز الضرائب، مما يؤثر على كفاءة التحصيل في القبضة.

ج- نقص الأعوان في القبضة بسبب التقاعد وتجميد التوظيف، مما يؤثر سلباً على التحصيل الفعال الذي يتطلب وجود كم كبير من الأعوان المؤهلين.

د- الاعتماد على أساليب تقليدية في عملية التحصيل بدلاً من الرقمنة، مما يعوق تطوير قطاع الضرائب.

2- أسباب سياسية:

أ- اعتماد سياسة السلم الاجتماعي، حيث لا يتم تنفيذ الإجراءات الجبائية اللازمة حتى في حال عدم وجود تشريعات محددة في هذا الصدد.

ب- غياب التحفيز المالي لعمال الضرائب، حيث يتقاضون أجوراً زهيدة بالنسبة للمبالغ الكبيرة التي يتم تحصيلها.

3- أسباب اقتصادية واجتماعية:

أ- حالة الركود الاقتصادي، بدءاً من فترة قبل الحراك وصولاً إلى جائحة كورونا، مما دفع إلى تخفيف الإجراءات الجبائية للمكلفين.

ب- عدم وجود تحفيزات مالية لعمال الضرائب، حيث يتلقون أجوراً غير كافية بالنظر إلى حجم التحصيل الضريبي الذي يقومون به.

تتباين هذه الأسباب بين العوامل الإدارية والقانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية تزيد من حدوث الخطر الجبائية ، مما يؤدي إلى عدم استقرار في عملية التحصيل الجبائي وتذبذب في النتائج عبر السنوات المدروسة

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا لحالة المكلف -أ- الذي تمت مراجعة التصريح المقدم للمركز الجوي لضرائب حيث اتضح احد الخطاء وتم اعادة حساب الضريبة و بعدما تم اخضاعه لضريبة تمت مراحل التحصيل التي كان فيها عقوبات على المكلف كانت هذه الحالة جزء من الأحصائيات التي حللناها خلال تلك الفترة الزمنية (2017-السداسي الأول من سنة 2021) والتي استخلصنا منها العوامل المؤثرة على التحصيل ومنه أثر الخطر الجبائي على التحصيل الجبائي .

خاتمة

خاتمة :

في ختام دراستنا لأثر الخطر الجبائي على التحصيل الضريبي، نجد أن هذا الموضوع يمتد بأهميته وتأثيراته على مجموعة واسعة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. فبالرغم من أن الجباية تُعتبر عموداً أساسياً في بنية الدولة وتمويلها، إلا أن الخطر الجبائي يعد عائقاً أمام تحقيق التحصيل الضريبي الكامل والفعال. تبين لنا من خلال الدراسات والأبحاث أن الخطر الجبائي ينبعث من عدة عوامل، بما في ذلك التهرب الضريبي والتجنب الضريبي، وكذلك الضغوط الاقتصادية والسياسية التي قد تؤثر على تطبيق السياسات الضريبية بكفاءة. ومن هنا فإن فهم هذه الديناميات ومواجهتها يمثل تحدياً مستمراً للسياسات العامة وللمجتمعات المعنية.

على الرغم من ذلك، فإن هناك جهوداً متزايدة لتقليص هذا الخطر وزيادة التحصيل الضريبي. وتشمل هذه الجهود تحسين نظام الإدارة الضريبية، وتطوير التشريعات الضريبية، وتبني التقنيات الحديثة لرصد وتقييم الضرائب. كما يتطلب الموضوع التوعية بأهمية الالتزام الضريبي من قبل المواطنين والشركات، وتعزيز ثقافة الشفافية والنزاهة في النظام الضريبي.

أما الجانب التطبيقي فكان اكتشاف كيفية تأثير الخطر الجبائي على التحصيل الجبائي، حيث ساعدتنا معرفة خطوات التحصيل بصفة عامة و دراستنا لأحد الحالات بصفة خاصة، كذلك تحليلاتنا لبعض الإحصائيات في معرفة هدفنا من الدراسة وهو معرفة تأثير الخطر الجبائي على التحصيل الجبائي. **أولاً- اختبار الفرضيات:** من خلال دراستنا لموضوع أثر الخطر الجبائي على التحصيل الجبائي و الإلمام بالجانب النظري و التطبيقي يمكننا عرض نتائج اختبار الفرضيات كالتالي:

1-الفرضية الأولى: الخطر الجبائي ينشأ نتيجة مجموعة من السلوكيات والممارسات الخاطئة التي قد يقوم بها المكلف أي عدم احترامه لتشريعات، وتشمل هذه السلوكيات عدم تقديم الإقرارات الضريبية في الوقت المحدد أو عدم إرفاق المستندات المطلوبة، وعدم احتساب الضريبة المستحقة بشكل صحيح، والتأخر في دفع الضريبة المستحقة، بالإضافة إلى إخفاء جزء من الأرباح أو الإيرادات، وإجراء عمليات وهمية لتقليل الضريبة المستحقة، والاستفادة من الإعفاءات أو المزايا الضريبية بشكل غير قانوني. تلك السلوكيات تعرض المكلف للعقوبات الجبائية، بالإضافة إلى المخاطر القانونية والمالية التي قد تنجم عن تلك الأفعال غير القانونية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

2-الفرضية الثانية: يُعدّ الخوف من العقوبات أحد أهمّ العوامل التي تُحفّز المكلفين على الامتثال للقوانين والإجراءات الضريبية، فعندما يدرك المكلف مخاطر عدم الالتزام، مثل الغرامات المالية، وفوائد التأخير، وإغلاق المحل، والمسؤولية الجزائية في بعض الحالات، فإنه يسعى جاهداً لتجنب هذه المخاطر من خلال الالتزام بسداد الضرائب المستحقة عليه في الوقت المحدد، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

3-الفرضية الثالثة: وكلما زادت دقة المراقبة، زادت فرص اكتشاف حالات التهرب الضريبي في وقت مبكر، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية للدولة وهذا ما اظهرته الدراسة التطبيقية من خلال دراسة حالة أحد

المكلفين الذي تمت تسوية وضعيته بعد اكتشاف الخطأ و عجل في تفادي الخطر وضمان عملية التحصيل وهذا ما ظهر كذلك في بعض الاحصائيات التي درسناها ومنه الفرصة مؤكدة وصحيحة.

ثانيا-نتائج البحث: يمكن تلخيص النتائج التي توصلنا اليها من خلال هذا البحث في النقاط التالية:

- زيادة الخطر الجبائي يؤدي إلى تقليل مستوى التحصيل الجبائي، حيث يتجنب بعض المكلفين دفع الضرائب أو يقللون من مدى تقديم الإيرادات للتجنب من مخاطر الاكتشاف والعقوبات.

- ان وجود نظام رقابة فعال وعقوبات مشددة يمكن أن يقلل من الخطر الجبائي ويعزز التحصيل الجبائي. فإذا كانت هناك فرصة مرتفعة لاكتشاف التهرب الضريبي وتوقع عقوبات صارمة في حالة الاكتشاف، فإن المكلفين يميلون إلى الامتثال للقوانين الضريبية بشكل أكبر.

- ان مدى شعور المكلفين بالعدالة الجبائية يؤثر على مدى امتثالهم للضرائب. إذا شعر المكلفون بأن نظام الضرائب عادل وأن الأعباء الجبائية موزعة بشكل متساوٍ، فإنهم يميلون إلى الامتثال بشكل أكبر.

- يعتبر الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفرد والمجتمع من العوامل المؤثرة على استجابته للخطر الجبائي، فعلى سبيل المثال، في حالات الفقر الشديد قد يكون التزام الفرد بالضرائب أقل نسبياً.

ثالثا-التوصيات: بعد توضيح نتائج الدراسة يمكن تقديم جملة من التوصيات التالية:

- تبسيط النظام الضريبي حيث يؤدي إلى زيادة التزام المكلفين بالضرائب وتقليل معدلات التهرب الضريبي، حيث يصبح من الأسهل على المكلفين فهم الالتزامات الجبائية والامتثال لها.

- تحسين جودة التحصيل الجبائي من خلال تطوير آليات فعالة للتفتيش والرقابة، بما في ذلك استخدام التقنيات الحديثة مثل التحليل الضريبي والذكاء الاصطناعي لتحديد الاختلالات والتلاعب بالضرائب.

- تحسين التحصيل الجبائي من خلال زيادة الوعي الجبائي لدى المكلفين، وذلك من خلال حملات توعية وتنقيف حول أهمية دفع الضرائب وعواقب التهرب الضريبي.

- استخدام الحوافز الجبائية مثل تخفيض الضرائب أو تقديم الامتيازات للمكلفين الذين يلتزمون بالتزاماتهم الضريبية بشكل جيد، وذلك لتشجيع المكلفين على الامتثال الجبائي.

رابعا_آفاق البحث: وفي الأخير لا تخلو أي دراسة من نقائص أو عيوب حيث لا زالت هناك الكثير من المواضيع الممكن تناولها مستقبلاً، ومن بين هذه المواضيع :

- دور المراجعة الجبائية في اكتشاف الأخطار الجبائية.

- دور التكنولوجيا في تحسين الإمتثال الضريبي .

قائمة المصادر

والمراجع

أولاً-باللغة العربية:

1-الكتب:

1. الدكتور عبد الحفيظ بن زيان"السياسة الضريبية في الجزائر: التحديات والآفاق"
2. مرسي حجازي مبادئ الاقتصاد العام، الضرائب و الموازنة العامة ، الكتاب الثاني الاسكندريه
3. علي عادل، المالية العامة و القانون المالي الضريبي، الطبعة الثانية، إثراء النشر و التوزيع الاردن، 2011
4. د.فيصل كوسة منازعات التحصيل الضريبي في ضوء اجتهادات مجلس الدولة . دار هومة للنشر والتوزيع 2011
5. عبد المجيد قدي ، دراسات في علم الضرائب ،الطبعة الأولى، دار حرير للنشر والتوزيع 2011
6. محرز محمد عباس، اقتصاديات الجباية و الضرائب، الطبعة الرابعة دار هومة ، الجزائر 2008

2-المذكرات والرسائل العلمية:

1. شريفي سمية ،فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية ، مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة تخصص تدقيق محاسبي سنة 2012-2013 .
2. د. اسماعيل شناوي ، د.كريم هندي ،"اثر الجباية على التسيير المالي ،مذكرة دراسات عليا في الجباية غير منشورة" ،المدرسة الوطنية للضرائب ،القليعة (الجزائر) ،.2005
3. وادة علي ،أثر التسيير الجبائي في تدنية المخاطر الجبائية، مذكرة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014./2015
4. قحموش سمية، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011./2010
5. حميدانو صالح، دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مباح، ورقلة، الجزائر ، .2015
6. رميساء بينادي، مكافحة الفساد في مجال التحصيل الجبائي، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مباح، 2020
7. وكواك عبد السلام ، فعالية النظام الضريبي في الجزائر ، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص دراسات محاسبة و جباية معمقة جامعة قاصدي مباح ورقلة 2011-2012
8. بن احمد لخضر ، دراسة مقارنة للضريبة و الزكاة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2000-2001
9. الباحث عبد القادر بن صالح" التأثير المالي للخطر الجبائي على التحصيل الجبائي: دراسة حالة لولاية وهران"، مذكرات بحثية ، جامعة وهران 1، 2022.

3-المجلات والمقالات العلمية:

- 1.سويسي أحلام . بوحديدة محمد . مجلة دراسات جبائية المجلد: 10 العدد:2
 2. بوجاجة إبراهيم . ونادي رشيد .مجلة دراسات جبائية المجلد: 12 العدد:8
 - 3.د.أحمد محمد علي، "تأثير الخطر الجبائي على سلوك المكلفين: دراسة تحليلية" مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الزعيم المعظم، العدد 12، السنة 6، 2023
 4. د. بلقاسم قاسمي، د.عبد الحميد بوقرة المخاطر "الجبائية وتأثيراتها على الوضعية المالية للمؤسسة"مجلة دراسات جبائية، العدد 68، السنة 2021.
 - 5.د. سليمان عتيق، د.محمد بوتلجة،"أثر جودة الحكومة على كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر" ، مجلة دراسات جبائية ، العدد 40، السنة 2020
 6. د.سليمان عتيق،د. محمد إسماعيل بوداود "دور الوعي الضريبي في الحد من التهرب الضريبي:دراسة تحليلية تطبيقية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" ، مجلة مجالات علمية، العدد 60، السنة 2020
 7. د.سليمان حمدان سليمان،"أثر التوعية الضريبية على الوعي الضريبي وسلوكيات دافعي الضرائب"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الملك سعود، العدد 36، السنة 2021
 8. د. عبد الحميد بوقرة "استراتيجيات التخفيف من أثر الخطر الجبائي على التحصيل الجبائي في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات الضريبية، العدد 10، السنة 2020
 9. د. محمد الشامي "استخدام تكنولوجيا المعلومات للتخفيف من أثر الخطر الجبائي على التحصيل الجبائي" ، مجلة تكنولوجيا المعلومات، العدد 35، السنة 2018
 10. الدكتورة إيمان عبد الرحمن "التخفيف من أثر الخطر الجبائي على التحصيل الجبائي: دراسة حالة لجمهورية مصر العربية"، ، مجلة المحاسبة والمراجعة، العدد 20، السنة 2019
- 4-القوانين والتشريعات:

1 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

5-المحاضرات:

1. د،حابي عبد اللطيف مطبوعة محاضرات في مقياس جباية المؤسسة جامعة ابو بكر بلقايد جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص محاسبة و جباية.
- ثانيا_المراجع باللغة الأجنبية:

1 -Mohamed Ben Hadj Saad, L'audit fiscale dans les PME: proposition d'une démarche pour l'expert comptable, mémoire pour l'obtention du diplôme d'expert gestion,l'université de Sfax, comptable, Faculté des sciences économiques et de Tunisie,

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série G N°12

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE

.....
 CPI/Inspection des Impôts de :

Recette des Impôts de
 Commune de

المديرية العامة للضرائب
 مديرية الضرائب لولاية

.....
 مركز الضرائب الجوارى / مفتشية الضرائب ل:

.....
 قباضة الضرائب ل:

.....
 بلدية :

- نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة -
 التصريح التقديرى برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية لسنة :

- REGIME DE L'IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE (IFU) -
 DECLARATION PREVISIONNELLE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE

تكتب لدى قباضة الضرائب في أجل أقصاه 30 جوان للسنة 20.....
 A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 30 juin de l'année 20.....

I - IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE -I- معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة

- Nom, Prénoms/ Raison sociale : - الاسم و اللقب/ اسم المؤسسة:

- Activité (s) exercée (s) : - النشاط أو النشاطات المعمارة:

- Date du début d'activité : - تاريخ بداية النشاط:

- Activité exonérée : - نشاط معفى:

ANADE (Ex-ANSEJ) CNAC ANGEM Exonération des activités artisanales Autres exonérations
 و.و.د.م.م. ص.و.د.م.م. و.و.د.م.م. إعفاء الأنشطة الحرفية إعفاءات أخرى

- Adresse du lieu d'exercice de l'activité : - عنوان ممارسة النشاط:

- Adresse du domicile du contribuable : - عنوان إقامة المكلف بالضريبة:

- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) : - رقم التعريف الجبائي:

- Numéro d'article d'imposition : - رقم المادة:

II- CHIFFRE D'AFFAIRES/RECETTES PROFESSIONNELLES PREVISIONNELS EN (DA) II - رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التقديرين بـ (دج)

طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التقديرين			الضريبة الجزائرية الوحيدة المستعقة IFU dû
		Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles prévisionnelles			
		الإجمالي Global	خاضع Imposable	معفى Exonéré	
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises	5%				
خدمات أو نشاطات أخرى Prestations de services ou autres activités	12%				
	المجموع Total				

المكلفون بالضريبة الخاضعون لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة حسب هامش الربح (1)
Contribuables relevant du régime de l'IFU suivant la marge bénéficiaire (1)

III- MARGE BENEFICIAIRE EN DA III - هامش الربح بـ (دج)

طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال التقديرى			مبلغ هامش الربح التقديرى الخاضع للضريبة Montant de la marge bénéficiaire prévisionnelle imposable	الضريبة الجزائرية الوحيدة المستعقة IFU dû
		Chiffre d'affaires prévisionnel				
		الإجمالي Global	خاضع Imposable	معفى Exonéré		
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises	5%					

أشهد بصحة المعلومات الواردة في هذا التصريح.
J'atteste de l'exactitude des renseignements portés sur la présente déclaration.

..... في
 A _____, le _____

ختم و إمضاء المكلف بالضريبة:
 Cachet et signature du contribuable :

(1) إطار مخصص للمكلفين بالضريبة الذين يمارسون، بصفة حصرية، نشاطات بيع منتجات ذات هامش ربح محدد، يقل عن معدل الضريبة الجزائرية الوحيدة.
 (1) Cadre réservé aux contribuables commercialisant exclusivement des produits dont la marge bénéficiaire réglementée est inférieure au taux de l'IFU.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série G N° 12

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE

CPI/Inspection des Impôts de :

Recette des Impôts de

Commune de

المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية

مركز الضرائب الجوارى / مفتشية الضرائب ل:

قياسية الضرائب ل:

بلدية :

- نظام الضريبة الجزائية الوحيدة -

التصريح التقديرى برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية لسنة :

- REGIME DE L'IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE (IFU) -

DECLARATION PREVISIONNELLE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE

تكتتب لدى قياضة الضرائب في أجل أقصاه 30 جوان للسنة 20.....

A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 30 juin de l'année 20.....

I - IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE		I- معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة	
- Nom, Prénoms/ Raison sociale :		- الاسم و النقب/ اسم المؤسسة:	
- Activité (s) exercée (s) :		- النشاط او النشاطات المعاصرة :	
- Date du début d'activité :		- تاريخ بداية النشاط :	
- Activité exonérée :		- نشاط معفى :	
ANADE (Ex-ANSE) <input type="checkbox"/>	CNAC <input type="checkbox"/>	ANGEM <input type="checkbox"/>	Exonération des activités artisanales <input type="checkbox"/>
و.و.د.ت.م	ص.و.ت.ب	و.و.ت.ق.م	إعفاءات أخرى
- Adresse du lieu d'exercice de l'activité :		- عنوان ممارسة النشاط :	
- Adresse du domicile du contribuable :		- عنوان إقامة المكلف بالضريبة:	
- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) :		- رقم التعريف الجبائي :	
- Numéro d'article d'imposition :		- رقم المادة :	

II- CHIFFRE D'AFFAIRES/RECETTES PROFESSIONNELLES PREVISIONNELS EN (DA)				II - رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التقديرية ب (دج)	
طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التقديرية Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles prévisionnelles			الضريبة الجزائية الوحيدة المستحقة IFU dû
		الإجمالي Global	خاضع Imposable	معفى Exonéré	
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises	5%
خدمات أو نشاطات أخرى Prestations de services ou autres activités	12%
المجموع Total					

المكلفون بالضريبة الخاضعون لنظام الضريبة الجزائية الوحيدة حسب هامش الربح (1)

Contribuables relevant du régime de l'IFU suivant la marge bénéficiaire (1)

III- MARGE BENEFICIAIRE EN DA				III - هامش الربح ب (دج)		
طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال التقديرية Chiffre d'affaires prévisionnel			مبلغ هامش الربح التقديرى الخاضع للضريبة Montant de la marge bénéficiaire prévisionnelle imposable	الضريبة الجزائية الوحيدة المستحقة IFU dû
		الإجمالي Global	خاضع Imposable	معفى Exonéré		
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises	5%					

أشهد بصحة المعلومات الواردة في هذا التصريح.

J'atteste de l'exactitude des renseignements portés sur la présente déclaration.

ب..... في.....

A, le

ختم و إمضاء المكلف بالضريبة:

Cachet et signature du contribuable :

(1) إطار مخصص للمكلفين بالضريبة الذين يمارسون، بصفة حصرية، نشاطات بيع منتجات ذات هامش ربح محدد، يقل عن معدل الضريبة الجزائية الوحيدة.

(1) Cadre réservé aux contribuables commercialisant exclusivement des produits dont la marge bénéficiaire réglementée est inférieure au taux de l'IFU.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série G N°17

MINISTRE DES FINANCES
 Direction Générale des Impôts
 DIW de
 Structure

وزارة المالية
 المديرية العامة للضرائب
 مديرية الضرائب لولاية.....
 مصلحة.....

IMPOT SUR LE REVENU GLOBAL
Plus-Values de Cessions à titre onéreux des immeubles bâtis ou non bâtis et des droits réels immobiliers
 (Art 80-1 du Code des Impôts Directs et Taxes Assimilées)

Déclaration tenant lieu de bordereau-avis de versement, à souscrire, auprès de la recette des impôts du lieu de situation du bien, dans un délai n'excédant pas trente (30) jours, à compter de la date de l'établissement de l'acte de vente.

I - RENSEIGNEMENTS CONCERNANT LE CEDANT ET L'/LES ACQUEREUR (S)

1. Désignation du cédant (1):

- Nom, Prénom :

- Adresse :

Commune :, Wilaya :, Code postal : | | | | | |

- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) (2) : | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |

- Numéro d'Identification Nationale (NIN) :

2. Désignation de ou des acquéreur (s) :

- Nom, Prénom ou raison sociale :

- Adresse :

- Nom, Prénom ou raison sociale :

- Adresse :

- Nom, Prénom ou raison sociale :

- Adresse :

II - DESIGNATION DU BIEN OU DES DROITS REELS CEDES

- Nature du bien cédé (3) :, Consistance globale (bâtie ou non bâtie) (4) :

- Nature des droits réels cédés :

- Adresse ou lieu de situation du bien :

Commune :, Wilaya :, Code postal : | | | | | |

- Numéro d'Article d'Imposition du bien :

- Nature de l'opération réalisée (5) :

- Origine de la propriété (6) :

- Date d'acquisition ou de création :

- Date d'établissement de l'acte :

- Nature de l'acte (7) :

(1) Lorsque le cédant n'est pas domicilié en Algérie, la liquidation et le paiement de l'impôt peuvent être effectués par son mandataire dûment habilité.

(2) Sont tenus de renseigner ce champ, les contribuables disposant d'un NIF.

(3) Préciser la nature du bien (terrain nu, maison individuelle, bien collectif, ...).

(4) Préciser la surface globale, la partie non bâtie, bâtie et le nombre de niveaux en cas de maison individuelle.

(5) Préciser s'il s'agit d'une donation ou d'une cession à titre onéreux. En cas de donation, il y a lieu également d'indiquer le degré de parenté.

(6) Préciser si le bien cédé est issu d'une succession, d'une donation ou il a fait l'objet d'acquisition.

(7) Indiquer la nature de l'acte (Acte administratif, acte de propriété, ...).

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série G N°12 BIs

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE

المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية

CPI/Inspection des Impôts de :
مركز الضرائب الجوارى / مقتضية الضرائب ل:

Recette des Impôts de
قياسية الضرائب ل:

Commune de
بلدية :

- نظام الضريبة الجرافية الوحيدة -
التصريح النهائي برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية لسنة:

- Régime de l'Impôt Forfaitaire Unique (IFU) -
DECLARATION DEFINITIVE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE :

الفترة من: إلى:
Période du au

تكتتب لدى قباضة الضرائب في أجل أقصاه 20 جانفي للسنة N+1
A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 20 janvier de l'année N+1

I - IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE I - معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة

- Nom, Prénoms/ Raison sociale :
- الاسم و اللقب/ اسم المؤسسة:

- Activité (s) exercée (s) :
- النشاط أو النشاطات الممارسة:

- Date du début d'activité :
- تاريخ بداية النشاط:

- Activité exonérée :
- نشاط معفى:

ANADE (Ex-ANSE) CNAC ANGM Exonération des activités artisanales Autres exonérations
و.و.د.ت.م ص.و.ت.ب و.و.ت.ق.م إعفاء الأنشطة الحرفية إعفاءات أخرى

- Adresse du lieu d'exercice de l'activité :
- عنوان ممارسة النشاط:

- Adresse du domicile du contribuable :
- عنوان إقامة المكلف بالضريبة:

- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) :
- رقم التعريف الجبائي:

- Numéro d'article d'imposition :
- رقم المادة:

- Numéro de téléphone :
- رقم الهاتف:

II- VOLET RESERVE AUX SALAIRES II - إطار مخصص للأجور

- Nombre de salariés :
- عدد المستخدمين:

- Montant global brut des salaires versés * :
- المبلغ الكلي الخام للأجور المدفوعة * :

- Montant des charges sociales versées * :
- مبلغ الأعباء الإجتماعية المدفوعة * :

- Montant annuel de l'IRG acquitté * :
- المبلغ السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي المسدد * :

(*) Ces informations concernent l'année N
(*) هذه المعلومات تتعلق بالسنة N

Si vous êtes un nouveau contribuable, cocher la case suivante
إذا كنت مكلف بالضريبة جديد، ضع علامة في الخانة العوالية

١٠٧

الضرائب المتنوعة المشار إليها أملاه فيما يتعلق بالعقود المشمولة بالنفاذ ومحله الختار بالنسبة لبلدية وكذلك البلدية التي يقع في دائرتها محل التنفيذ.

أنا الموقع أدناه مامل الملاحقة أمام القضاء للضرائب المتنوعة، وبناء على التفويض المعطى لي، قد نبهت - باسم القانون والعدل على السيد المقيم حيث انتقلت وتخطيت فيه مع (6)

- وفق ما قرر - وتركت للمخاطب معه صورة هذا في ظرف مفلق عليه العنوان والختم وفقا للقانون، بأن يسدد لمحصل الضرائب المذكور أملاه - بمكتبه - مجمل المبالغ الواجبة الأداء الموضحة أسفل الجدول أملاه، بدون اخلال بما يستحق عليه من جزاءات وغرامات التأخير.

وأذرت به بأنه في حالة عدم دفع المبلغ المطلوب في خلال ثلاثة أيام من تاريخ إخطاره، سوف يجبر على ذلك بكافة الطرق القانونية وعلى الأخص حجز وبيع منقولاته ومحاصيله وتركت للمخاطب معه المذكور صورة هذا المضر.

مامل الملاحقة القضائية }

طريق تسديد الضرائب

أولا : التسديد النقدي بخزينة محصل البلدية التي تم فيها ربط الضريبة، أو أية بلدية أخرى بعد تقديم اخطار أو تنبيه،
ثانيا : التسديد في حساب الشيكات البريدية للمحصل المشار إليه أملاه.

1 - نقدا بواسطة حوالة - بطاقية (نموذج رقم 1418 ب الجزائر).
ب - بشيك تحويلي (نموذج ش 1440 الجزائر).

ثالثا : شيك مصرفي مسطر باسم المحصل الواقع في دائرته مقر فرض الضريبة بدون ذكر الاسم الشخصي للمحصل.
رابعا : تحويل مصرفي يتم بواسطة بنك الجزائر أو بعض مؤسسات الإئتمان المصرح لها خصيصا بهذا الغرض.
خامسا : حوالة على الخزينة وتصدير بدون مصاريف من جميع مكاتب البريد أو من ساعي البريد ويقوم الإيصال مقام مخالصة المحصل.
سادسا : حوالة - بطاقية - أو حوالة بريدية عادية.

تنبيه هام جدا :

في جميع الحالات يلزم ذكر إسم البلدية وسنة ربط الضريبة، ومادة الورد وإذا لزم الأمر، الخطاب السابق على هذه المادة وكذلك نوع الضريبة وقيمتها.

المادة 402 من مجموعة الضرائب المباشرة.

1- التأخير في تسديد الضرائب التي تحصل بطريق الورد يؤدي بقوة القانون إلى تصميل غرامة مالية قدرها 10 % من قيمة ما يلزم دفعه بعد الحاسبة ، إذا تم التسديد بعد التاريخ المحدد للأداء.
ويزاد مقدار هذه الغرامة :
إلى 25 % إذا كان التنبيه بالأداء قد تبعه توقيع حجز.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Série C N°18

ختم المكتب

إستدعاء

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

مديرية الضرائب لولاية

السيد (ة) :
.....
.....
.....

.....
.....
.....

ر.ت.ج :
.....
شارع : رقم :
.....

المرجع :
.....

في :

يشرفني أن أطلب منكم الحضور إلى مصالحنا الكائنة بـ

الطابق مكتب رقم يوم
ما بين الساعة والساعة من أجل القضية التالية التي تخصكم

مرفقين بالوثائق التالية :

تقبلوا مني، فائق التقدير و الإحترام.

حرر بـ في

الرجاء إحضار هذا الإستدعاء معكم

المطبعة الرسمية ، الجزائر (2017)

=REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE=

le :

DIRECTION GENERALE DES IMPÔTS – ALGER
DIRECTION DES IMPÔTS DE WILAYA - TIARET
C P I - SOUGUEUR
RECETTE DES IMPÔTS DE : SOUGUEUR

AVIS A PAYER

N° CCP :
 N° TEL :

M
NIF :

J'ai l'honneur de vous rappeler que vous êtes redevable à ma caisse de la somme de :
 Dinars, au titre des impôts et taxes détaillées ci-dessous.

ARTICLE D'IMPOSITION	ANNEE	NATURE DES IMPÔTS ET TAXES	MONTANT A PAYER
		<i>Sous TOTAL</i>	
		<i>Pénalités de Retard</i>	
		TOTAL	

Je vous demande de prendre vos dispositions pour procéder au règlement de la somme ci-dessus sous huitaine.

Au cas où, eu regard à l'importance des impôts et taxes dû, vous ne seriez pas en mesure de vous en acquitter en totalité, mes services sont disposés à vous accorder un calendrier de paiement en rapport avec vos possibilités, que nous examinerons de concert.

Je vous signale que, au cas où vous ne donneriez pas de suite au présent avis, ou que vous ne respectiez pas le calendrier de paiement que vous aurez souscrit, l'Administration fiscale sera dans l'obligation d'engager des poursuites à votre encontre, par tous moyen de droit.

Je vous incite, par conséquent, à donner une suite immédiate au présent avis et à veiller au strict respect de l'engagement que vous aurez pris éventuellement à l'égard de mes services.

A partir de l'instant ou des poursuites sont effectivement entamées, aucun motif ni aucune démarche à quelque niveau que ce soit ne pourra interrompre l'action coercitive engagée.

LE RECEVEUR DES IMPÔTS

Série G 50 ter

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب الولائية

الضريبة الجزائرية الوحيدة
IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE

إشعار بالدفع
Avis de versement de l'IRG Salaires

مصحة:
قياسه:
بلدية:
السنه:

الاسم و اللقب - اسم الشركة:
النشاط:
العنوان:

Nom et Prénom - Raison sociale :
Activité :
Adresse :

MINISTRE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA
DE

SERVICE:
RECETTE:
COMMUNE:
ANNEE:

رقم التعريف الجبائي
Numéro d'Identification Fiscale (NIF)

رقم المادة
N° d'article

رمز العينة
Code activité

الفترة المتبقية Délais de versement des retenues IRG/Salaires	معدل الضريبة Taux d'imposition	قيمة الأجر والأتاوات الخاضعة للضريبة للضرائب imposables	مبلغ الضريبة MONTANT IRG/Salaires
آخر أجل 20 أبريل Au plus tard le 20 Avril	المعدل الضريبي (ص د) Barème IRG		
آخر أجل 20 جويلية Au plus tard le 20 Juillet	المعدل الضريبي (ص د) Barème IRG		
آخر أجل 20 أكتوبر Au plus tard le 20 Octobre	المعدل الضريبي (ص د) Barème IRG		
آخر أجل 20 جانفي للسنه (1+1) Au plus tard le 20 Janvier année (N+1)	المعدل الضريبي (ص د) Barème IRG		

وصل رقم
تاريخ

Quittance n°
Date

ختم و إمضاء القايض
Cachet et signature du RECEVEUR

ختم و إمضاء المكلّف بالضريبة
Cachet et signature du Contribuable

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى تاثير الخطر الجبائي على التحصيل الجبائي حيث أنه كلما زاد الخطر الجبائي، انخفض التحصيل الجبائي والعكس صحيح. يعود ذلك إلى عوامل مثل عدم اليقين القانوني، وارتفاع تكاليف الامتثال، وانتشار السلوكيات الضريبية غير الملتزمة لتحسين التحصيل الجبائي، توصي الدراسة بتحسين وضوح القوانين الضريبية، وخفض تكاليف الامتثال، وتعزيز النزاهة والعدالة الضريبية ، ولنتحقق من ذلك تم جمع وتحليل البيانات والإحصائيات المتعلقة بعملية التحصيل على مستوى المركز الجوارى لضرائب بدائرة السوق ولاية تيارت.

الكلمات المفتاحية : الخطر الجبائي، التحصيل الجبائي، أثر الخطر الجبائي.

Summary

This study aims to investigate the impact of tax risk on tax compliance, as the higher the tax risk, the lower the tax compliance, and vice versa. This is attributed to factors such as legal uncertainty, high compliance costs, and the prevalence of non-compliant tax behaviors aimed at improving tax compliance. The study recommends improving the clarity of tax laws, reducing compliance costs, and enhancing tax integrity and fairness. To achieve this, data and statistics related to the collection process were collected and analyzed at the central tax office in the Sougueur district of Tiaret province.

Keywords: Tax risk, tax compliance, impact of tax risk.